مصر المعاصرة

مجلة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

يناير سنة ١٩٥٨
السنة التاسعة والاربعون
العدد ٢٩١
القاهرة

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والابحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع.. تحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » أربع مرات فى العام مليئة بشتى المقالات فى تلك الشـــئون ، كما تنظم اجتماعات عامة تعالج فيهـــا مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الاهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتيسر سبل الاطلاع على أحدث المؤلفـات المصرية والعالمية فى مكتبتها الحافلة بأهم تلك المؤلفات .

مجلس الادارة

الاساتذة :

الرئيس : **الدكتور عبد الحميد بدوى** (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)
نائب الرئيس : **عبد الجليل العمرى** (محافظ البنك الاهلى المصرى)
السكرتير العام : **الدكتور ابراهيم بيومى مدكور** (وزير سابق)
امين الصندوق : **الدكتور عبد المنعم الطناملى** (مدير البنك العقارى المصرى)

الاعضـــــاء :

الاساتذة :

احمد عبود	(رئيس مجلس ادارة شركة بواخر البوستة الخديوية)
احمد كامل	(وزير سابق)
الدكتور حافظ عفيفى	(وزير سابق)
حسن مختار رسمى	(وكيل وزارة المالية سابقا)
الدكتور حسين فهمى	(رئيس مجلس الانتاج القومى)
الدكتور زكى عبد المتعال	(وزير سابق)
الدكتور عبد الحكيم الرفاعى	(نائب محافظ البنك الاهلى المصرى)
الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى	(وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية)
الدكتور سيزوستريس سيداروس	(وزير مفوض سابق)
صادق حنين	(رئيس مجلس ادارة شركة المياه سابقا)
الدكتور عبد المنعم القيسونى	(وزير المالية)
على الشمسى	(وزير سابق)
الدكتور على الجريتلى	(وزير سابق)
محمد ابراهيم فهمى السعيد	(منتدب فى مجلس الدولة)
محمد امين فكرى	(محافظ البنك الاهلى المصرى سابقا)
محمد رشدى	(رئيس مجلس ادارة بنك مصر)
الدكتور محمد زهير جرانة	(محام ووزير سابق)
محمود شكرى	(وزير سابق)
محمود محمد الدرويش	(رئيس مجلس ادارة بنك الجمهورية)
السكرتير : سنى اللقانى	(وكيل ديوان المحاسبة سابقا)
المراجع : اسكندر ا . دوس	

مصر المعاصرة

(السنة التاسعة والأربعون – العدد ٢٩١ – يناير ١٩٥٨)

الثمن ٤٠ قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٥٨

اعضـــاء الجمعيـــة

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا صاغا سنويا ، وأعضاء مؤيدون يؤدون اشـــتراكا قدره عشرة جنيهات على الاقل ·

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الاقل من أحد أعضـــاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الادارة ، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل ·

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر يناهز ستمائة عضو ·

الاشـــتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائه وخمســـون قرشـا صاغا فى مصر والسودان وخمسة و ثلاثون شلنا للبلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به ، قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه ·

ثمن العدد لغير الاعضاء والمشتركين أربعون قرشا صاغا فى مصر والسودان، وثمانية شلنات فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى ·

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ·

ولا يباح نقل أو ترجمة أية مقالة منشورة فى هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية ·

وكل مقال يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية ·

المرجو ارسال طلبات الانضمام والاشتراكات والاســتعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ ·

مقر الجمعية ـ ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ـ ت ٥٢٧٩٧

الفهـــرس

باللغة العربيـــــة

رقم الصفحة

قائمة أسماء السادة أعضاء الجمعية ... ... ١ ـ ١٣

دكتور زكريا احمد نصر : أنظريات البؤس هذه أم نظريات بائسة ؟ ١٥

سمير ابراهيم فوزى : بعض مظاهر النظام المصرفى فى انجلترا ... ١٧ ـ ٢٦

دكتور جاد لبيب : تطور بناء الاقتصاد المصرى خلال السنوات الاربع الاخيـرة ... ... ٢٧ ـ ٤١

الغرفة المصرية لعلف الحيوان : مشاكل اللحوم والعلف ... ... ٤٣ ـ ٥٢

باللغات الأجنبيـــة

دكتور زكريا نصر : أنظريات البؤس هذه أم نظريات بائسة ؟ ... ٥ ـ ٢٦

سمير ابراهيم فوزى : بعض مظاهر النظـــام المصرفى انجلترا ٢٧ ـ ٤٩

دكتور عمر وهبى : طريقة القياس الرقمى فى البحوث الاقتصادية ٥١ ـ ٥٩

متنـــوعات

ما هو التخلف الاقتصادى ـ عندما يصبح الضـعف قوة ـ تحدى الديمقراطية ـ ندرة النقـــود أم ندرة الدولار ؟ ـ سعر الفائدة والذرة ـ القناة : نظرة فاحصـــة ـ الدكتور زكريا نصر: كلمة عن حلقة الدراسات الاقتصادية فى بيروت ٦١ ـ ٧٤

التعليق على الكتب :

أوجين ستانى : مستقبل الدول المتخلفة ـ سست باولز : السياسة الامريكية فى عالم ثورى ـ جـون جاك سرفان : ضابط فى الجزائر ـ اندريه فيليب : خيانة الاشتراكية ـ سيمون دى بوفوار : الســـير الطويل ـ هيوجتسكل : مشكلة التعايش السلمى ـ العلوم الاجتماعية فى التعليم العالى ـ علم الاحصـاء ... ... ٧٥ ـ ٧٩

الكتب الحديثة ٨١

المقالات الرئيسية فى المجلات المصرية والأجنبية ... ... ٨٢ ـ ٩٠

كشف بأسماء السادة الأساتذة أعضاء الجمعية

نرجو من السادة أعضاء الجمعية الذين لم تذكر عناوينهم بالضبط فى هذا الكشف تبليغ سكرتارية الجمعية (شارع رمسيس رقم ١٦) . أما الذين لم يذكر اسم البلد بعد عناوينهم فيقيمون بالقاهرة .

الأعضاء المتبرعون

رقم العضوية	الاسم	العنوان
١٦٥	آبل (أمانويل)	رئيس مجلس ادارة شركة صهر المعادن
٣٢٦	احمد عبود	مهندس ـ رئيس مجلس ادارة البوستة الخديوية
٢٦١	بنك الاراضى المصرى	شارع طوسون باشا رقم ٧ ـ ص.ب رقم ٧
٢٢٤	البنك الاهلى المصرى	شارع قصر النيل رقم ٣١
٣٣٨	البنك البلجيكى والدولى بمصر	شارع قصر النيل رقم ٤٥
٢٧٨	بنك الجمهورية	شارع محمد فريد رقم ١٥٥
٢٨٩	البنك الزراعى والتعاونى	شارع صبرى ابو علم رقم ١١
٢٢٣	البنك العقارى المصرى	شارع عبد الخالق ثروت باشا رقم ٣٥
٥٥٢	بنك مصر	شارع محمد فريد رقم ١٥١
٢١٤	شركة الاسكندرية للملاحة	شارع البورصة القديمة ص.ب رقم ٨٢ بالاسكندرية
١٠١	شركة اسمنت بورتلاند حلوان	عمارة فرنسوا تاغر ـ شارع الهامى ـ قصر الدوبارة
٨٦	شركة التسليفات التجارية	شارع عبد الخالق ثروت باشا رقم ٤١
١٨٢	شركة الخطوط الفرعونية	شارع شريف باشا رقم ٢٦
١٩٠	شركة خطوط مصر الكهربائية وواحات عين شمس	شارع عباس رقم ٢٨ ـ مصر الجديدة
٢٨٦	شركة الدلتا للتجارة	شارع محمد فريد رقم ١٨
٤١٩	الشركة المالية والصناعية المصرية	شارع الحرية رقم ٦٩ بالاسكندرية
١٥٥	شركة المحاريث والهندسة	شارع محمد فريد رقم ١٨ ص.ب رقم ٢٦٦
١٧٤	شركة مصر لحلج ونسيج القطن	المحلة الكبرى
١٦٢	شركة المصرية للاسمنت بورتلاند	طـــرة
٢١٢	شركة النسيج الاهلية	شارع قنال المحمودية رقم ١٣٢ ـ ص.ب رقم ١١٩ بالاسكندرية
٢٦	شركة النيل المصرية المتحدة	شارع عدلى باشا رقم ٤
١٣	شركة وادى كوم امبو	شارع شريف باشا رقم ٢٦ أ ـ ص.ب رقم ٧٣٨
١٣٦	محلات شيكوريل الكبرى	شارع ٢٦ يوليو رقم ٣
١٣٢	صيدناوى وشركاه	ميدان الخازندار ص.ب رقم ٢٣
٣٢٥	محلات عمر افندى	شارع عبد العزيز وشارع رشدى ص.ب رقم ٣٣٢

الأعضاء الفخريون

١٠٩	لينان دى بلفون (موريس)	السكرتير العام السابق لجمعية الاقتصاد السياسى
٥٠	جول واتليت	السكرتير العام السابق لجمعية الاقتصاد السياسى

الاعضاء العاملون

رقم العضوية	الاسم	العنـــوان
٦٢	**الدكتور ابراهيم بيومى مدكور**	شارع النيل رقم ٨ بالجيزة
٢٦٤	**ابراهيم رزق المهندس**	شارع مصر والسودان رقم ١١٧ حدائق القبة
٤٣١	**الدكتور ابراهيم رشاد**	شارع امين الرافعى رقم ١٧ ــ اورمان/جيزة
٢٤٦	**ابراهيم سعد الدين عبد الله**	استاذ بكلية التجارة ــ ٧ شارع محمد احمد بالدقى جيـــزة
٤١٥	**ابراهيم شاهين المحامى**	شارع الفضل رقم ٧
٢٦٥	**ابراهيم على عشماوى**	شارع الدقى رقم ٧ ــ الجيزة
٥٢٨	**ابراهيم غالى**	مستشار بمفوضية مصر فى أثينا
١٣٩	**ابراهيم هرارى**	٢٣ شارع قصر النيل
٤٢٣	**ابو ستيت حشمت**	شارع ســـلولى رقم ٢ فرع الجيزة
٢٧١	**اجازارام (جاك)**	٨ شارع العادل ابو بكر ــ الزمالك
٥٩١	**الدكتور احمد ابو اسماعيل**	شارع الاميرة فادية . فيلا محمد رزق ــ مدينة الاوقاف ــ الدقـــى
٣٩	**احمد الدمرداش تونى**	٤٨ شارع الخليفة المأمون ــ منشية البكرى
٢٥٦	**الدكتور احمد العمرى**	١٩ شارع زكى ــ حلوان الحمامات ــ حلوان
٣٨٠	**احمد حسن**	٧ شارع الهنداوى ــ بالدقى
٤٩٢	**احمد حلمى**	٣٧ شارع الملك عبد العزيز سعود ــ الروضة/جيزة
٤٢٥	**احمد رمزى**	شارع الجيزة ــ عمارة ابراهيم عمـرو ــ أمام حدائق الحيوانات/الجيزة
٢٠٠	**احمد رمضان**	١٧ شارع خلوصى ــ بمنيل الروضة
٩٥	**احمد زكى ابوالنصر**	٧ شارع سعيد باشا ــ الدقى
٦٠٠	**احمد سعيد دويدار**	١٥ شارع صدقى باشا ــ العجوزة ــ الدقى
٢٢٤	**احمد شكرى الحكيم**	٤٣ شارع قصر النيل
٥٦٤	**دكتور احمد صفوت**	شارع ٨١ . فيلا ١٩ ــ المعادى
٤٧٤	**احمد طاهر محمد**	شركة السكر
١٩٧	**احمد عبد اللطيف**	٣٧ شارع الجيزة ــ الاورمان
١٤٧	**احمد عنـــان**	٧ شارع نجيب شكور باشا ــ حدائق القبة
٢٥٢	**احمد فؤاد ابو العيون**	شارع الملك عبد العزيز سعود نمرة ٧ الروضة
١٩٧	**احمد فؤاد تيمور**	٥ شارع ابن نباتة ــ زمالك
٥٣٠	**احمد كامل**	ميدان قصر الدوبارة رقم ٢ ــ عمارة الشمس
٥٢٥	**دكتور احمد لطفى السيد**	٣ شارع نوبار/مصر الجديدة
٨١	**دكتور احمد محمد ابراهيم**	شارع الملك الافضل رقم ٦ ــ الزمالك
٢٠٩	**احمد محمد خليفة**	٣٥ شارع عبد الرحيم صبرى باشا ــ الدقى
٢٢٠	**احمد مدحت**	٤٤ شارع شريف باشا
٣٢	**دكتور احمد موسى**	٢١ شارع القبة ــ مصر الجديدة
٤٤٥	**دكتور احمد نجيب الهلالى**	شارع ١١ ــ عمارة ٣٠ ــ المعادى
٢١٧	**احمد نجيب براده**	ميدان المساحة رقم ٧ ــ الجيزة
٣٤١	**احمد نظمى عبد الحميد**	رقم ١ شارع الشمس ــ قصر الدوبارة

رقم العضوية	الاسم	العنـــوان
٢٤	ادجار تاجر	البنك الاهلى المصرى
٣٥٦	ادمون مولر	ميدان عبد المنعم رقم ١٦ ــ الجيزة
٤٩٤	ادوار فائق عبد الملك	محامى بشركة السكر
٢٧٧	ادوار مشرقى المحامى	٣ ميدان عرابى
٣٣٠	أرشاق متمديان	مهندس ــ شارع وادى النيل ــ بالمعادى
١٦٣	ارنست منكزر	مدير شركات ــ شارع بهلر رقم ٣
٣٥١	اسماعيل ابو الفتوح	محام ــ ٣٧ شارع عبد الخالق ثروت
٣٢٣	اسكندر الياس	٣ شارع انجا هانم ــ شبرا
٤٨٢	اسكندر حنا دميان	٦٥ شارع مصر والسودان ــ حدائق القبة
١٢٩	دكتور اسكندر دوس	٨ شارع طلعت حرب
١٤٩	اطناس بسالتى	المهندس الزراعى ــ ١٦ شارع طلعت حرب باشا
٥٢	الحسن حسين ابو السعود	نيابة القاهرة للاحوال الشخصية ميدان التحرير مبنى المجمع
٣٨١	السيد احمد زندو	١٤ شارع السراى الكبرى ــ جاردن سيتى
٣٠٢	السيد عبد الحميد الدالى	كلية التجارة ــ قسم الاحصاء ــ جامعة القاهرة
٢٩٩	دكتور السيد محمد مدنى	٣ شارع البيلاوى ــ عن طريق حسن الاكبر عابدين
٤١٨	دكتور السعيد مصطفى السعيد	مدير جامعة الاسكندرية ستانلى باى
٣٩٨	البير تاجر	٣ شارع الملك الافضل ــ زمالك
٢١٥	البير فوكاس	المحامى ٢٥ شارع الحرية ــ بالاسكندرية
٥٠٤	دكتور الفريد ابادير	٨ شارع دمشق (توفيق سابقا) ــ مصر الجديدة
١٩٤	الياس دباس	٣٤ شارع سليمان باشا
٣٠٦	انجليزوس ميلتون	٣ ميدان توفيق
٣٢٤	انطون صفير	المحامى ــ ٧٠ شارع ابراهيم باشا
١٢٥	اندريه بيطار	شارع ثروت عمارة الشمس بالجيزة اورمان
٣٨٦	انكونا (ايزاك)	٢ شارع الشواربى
٥٩٠	دكتور انور بكير	مراقب عام مصلحة البريد
١٥١	اوكتافيو ليفى	١٨ شارع حسن صبرى باشا ــ زمالك
٣٣٣	ايزاك مزراحى	البنك البلجيكى والدولى ــ شارع عبده الحامولى ٢ ــ العباسية
٥٥٩	ايكونوماكس جورج	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٧
٩١	ايكونوميدس جان	البنك العقارى المصرى
٤٠٣	ايلى خلاط المهندس	شارع عماد الدين رقم ١٨
٥٩٤	ايلى سمنه	محام ــ المنصورة ــ ص.ب رقم ٢٢
٣١٩	ايلى صيدناوى	ميدان الخازندار
٣٧٢	دكتور ايمان اندريه	رقم ٦ شارع الجزيرة
٥٢٠	ايمانويل مزراحى	محام ــ ٢٧ شارع طلعت حرب
٢٢٨	باخوص لينان	مهندس ــ شارع محمد أنيس باشا رقم ١٦ ــ زمالك
٢٤٠	برسليون هنرى	رقم ١٢ شارع السلاملك ــ جاردن سيتى
٤٨	بشارة تقلا	صاحب جريدة الاهرام ــ شارع مظلوم باشا

رقم العضوية	الاسم	العنوان
٣٣٤	بونفوازان (ايمانويل)	مدير عام البنك البلجيكى الدولى ـ ٤٥ شارع قصر النيل
٦٦	ج.هـ بيريز	شارع ثروت باشا رقم ٤١
٢٦١	بيسار أوجين	٤٤ شارع سليمان باشا
٣٩٩	أ. بيلافاكى	محام ـ ميدان توفيق رقم ٣
١٧	تحسين المصرى	مهندس ـ شارع احمد حشمت رقم ٢ ـ الزمالك
٥٠٢	تيودوراكيس د.ا.	صندوق بريد ١٤٨٠ اسكندرية
١٣٥	توفيق نحاس المحامى	شارع منشى/٧٣ ـ الاسكندرية
٧٣	ثابت قديس رزق الله	شارع النيل رقم ١٦٦ ـ العجوزة
٢٩٢	الدكتور ثروت بدوى	شارع همدان رقم ٦ ـ الجيزة
٣٩٢	دكتور جابر عبد الرحمن	استاذ بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة
٣٢٩	دكتور جاد لبيب	١٠ شارع السباق ـ مصر الجديدة
٥٧٦	جان زاراكودى	رقم ١١ شارع سيدى متولى ـ الاسكندرية
٢٢٧	جان سرور	رئيس قلم قضايا شركة الشرق للتأمين شارع سليمان باشا
١٨٥	جبرائيل اصفر	٣٠ شارع شريف باشا
٢٨٥	دكتور جبرائيل سليم خورى	شارع الملك الكامل ـ بالمنصورة
١٣٠	جلادجيان انطون	٣٦ شارع عباس ـ مصر الجديدة
١٢	جلال حسين	شارع معروف رقم ٢
٤٤٥	جلال محمد زكى	محام بشركة السكر
٤٨٧	جلال يوسف الشكعة	محام بشركة السكر
٣١٧	جمال الدين خير الدين الدناصورى	شارع الجبلاية رقم ١٥ ـ الترعة البولاقية شبرا
٧٧	دكتور جمال الدين محمد سعيد	استاذ بكلية التجارة ـ جامعة عين شمس
١٨٧	جمال محمود نجيب	رقم ١ شارع المرعشلى باشا ـ الزمالك
١٨٦	جميل خزام	البنك الاهلى المصرى ـ بالقاهرة
٣٨٧	جميل رشيد القبى	شارع المطرن ـ سوق الزجاج ـ بيروت
٢٣٢	الامير جميل شهاب	رئيس ديوان المحاسبة ـ بجمهورية لبنان بيروت
٢٠٣	جوجانيان ا.	شارع بن زنكى رقم ٢٢ ـ الزمالك
٤٥٣	جورج بولاد	٣٣ شارع ٢٦ يوليو
٤٨٨	جورج حجار	٩ شارع محمد فريد
٥٧٥	دكتور جورج فوشيبه	٢٧ شارع هدى شعراوى
٤٦٢	جورج كحيل	ميدان توفيق رقم ٣
٥٦٢	جوزيف م. بسو	٧٠ شارع الازهر
٢٢١	دكتور جوزيف زانيس	البنك العقارى المصرى
٤٦١	حاتم محمد خليل	محامى ـ بشركة السكر
٢٧٥	دكتور حافظ ابراهيم	٣٠ شارع الدقى ـ الجيزة
٥٣٢	دكتور حافظ عفيفى	١٣٣ شارع مصر والسودان ـ حدائق القبة
١٠٦	حامد اسعد عاشور	٩ شارع عدلى باشا
٢١٢	دكتور حامد زكى	٣٢ شارع قصر النيل

رقم العضوية	الاسم	العنوان
١٠٤	دكتور حامد سلطان	شارع صلاح الدين ـ عمارة وديع سعد ـ الزمالك
٣١٣	حسانين رفعت محمد حسانين	فيلا سحاب شارع نشأت ـ طريق الهرم ـ الجيزة
٤٨٦	دكتور حسن الجدارى المحامى	٣٣ شارع شريف باشا
٤٩٩	حسن حسنى	محامى ـ ٣٩ شارع قصر النيل
٣٤٠	حسن جلال العروسى	محام ـ مستشار مؤسسة فرانكلين للنشر ـ شارع قصر النيل ٣٣ عمارة وهبه
٥٩	حسن زكى احمد	مدير بنك القاهرة نمرة ٤٧ قصر النيل
٤٦٩	حسن عبد الرحمن محمد نصير	محامى ـ بشارع السكر
٣٠١	دكتور حسن عبد الفتاح البسوسى	شارع ثروت ـ عمارة الشمس ـ الدقى
٥٤٩	حسن عبد القادر اسماعيل	٧ شارع عباس ـ محرم بك ـ الاسكندرية
١٣	حسن على علوبة	٣ شارع منيس ـ مصر الجديدة
٤٢٧	دكتور حسن محمد حسين	استاذ الاحصاء بكلية التجارة ـ جامعة القاهرة
٢٦٥	حسن محمد نور الدين	١٥ شارع المتنبى ـ حدائق القبة
١٢١	حسن مختار رسمى	شارع نونوموزيس رقم ٣ ـ بمصر الجديدة
٤٤٢	دكتور حسن ممتاز	٢١ شارع عماد الدين
٥٨٠	حسن موسى	رئيس شركة مصر النهرية ـ شارع قصر النيل ٣٩
٧٩	حسنى الجمل	مفوض بالبنك البلجيكى الدولى بمصر
٧٨	حسين ادريس	محامى ـ شارع ٢٦ يوليو رقم ١
٤٩٠	حسين حسنى	محامى ـ ميدان العتبة رقم ١٩
٨٨	دكتور حسين خلاف	وكيل وزارة الصناعة
٥١٨	الرئيس السابق حسين سرى	شارع شجرة الدر رقم ١٢ ـ الزمالك
٩٩	حسين عبد الرحيم	المحامى ـ شارع الصباح رقم ٤٣٩ ـ طريق الهرم
٧٢	حسين فهمى	رئيس المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية ـ شارع ماسبيرو رقم ٩
٢٨٢	حسين كامل سليم	وكيل وزارة الارشاد القومى ـ فيلا سفنكس شارع الهرم رقم ١٢٧ ـ الجيزة
١٢٧	حسين مصطفى غنيم	٢٥ شارع سليمان باشا الخادم ـ بولاق
٤٢٣	دكتور حشمت ابو ستيت	٢ شارع السلولى بالدقى ـ جيزة فرعى
٥٢٤	حمادة الناحل	٤٥ شارع سليمان باشا
٢٥٤	حمدى محمد ناصف	٢٩ شارع ابن خلدون ـ سكاكينى
١١٢	دكتور حنا سابا	اليونسكو ـ باريس ـ شارع كليبر رقم ١٩
٣٥٧	حنفى عبود	٢٢ شارع قصر النيل
٥٨٩	خالد عبد الوهاب	محامى ـ شارع ٢٣ يوليو رقم ٣٣
٤٦٧	خليل حمدى ابو جبل	محامى ـ بشركة السكر
٥٤٥	خليل عطا الله	محامى ـ شارع بهلر رقم ١
٤٧	دانا فيكتور	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٨ ب
٢٩	داود فوده	٤٤ شارع الصالح أيوب ـ الزمالك
٣٧	داود منتيا	مساعد مدير شركة فرغلى للاقطان شارع قصر بومباى بالاسكندرية
٣٦٧	دراكيدس فيليب	٢١ شارع الامير سعيد ـ الزمالك

رقم العضوية	الاسم	العنوان
٦٤	ديشى ليون	٤٦ شارع الفلكى ـ القاهرة
١٩١	راداميس لقانى	٢٩ شارع الاقبال ـ محطة السراى ـ رمل الاسكندرية
٣٢٨	راغب اسكندر	محامى ـ ميدان رمسيس رقم ٧
١٢٤	رضوان خالد	٢ شارع طلعت حرب ـ القاهرة
٢٥٨	رمزى الشوربجى	شارع النيل رقم ١٨٠ العجوزة
٤١٧	رياض الجمل	محامى ـ ٣٨ شارع قصر النيل
٣٦٢	رياض الغنيمى	وزارة الشئون الاجتماعية
٤٨٣	دكتور روبير رهن	شارع محمد مظهر باشا رقم ١ الزمالك
١٤١	رؤوف كحيل	٢١ شارع العزيز بالله ـ الزيتون
٦٣	روفائيل نجار	شركة السكر
٥٣٤	ريمون الدرعى	شارع يونج رقم ٢ ـ الاسكندرية
٣٢٧	ريمون شميل	محامى ـ ٣٥ شارع قصر النيل
٤١٠	رينيه اوسولا	رئيس شركة ترام هليوبوليس ـ ببروكسل
٤١١	رينيه قطاوى	ص.ب رقم ٣٣٩
٥٨٧	دكتور زكريا احمد نصر	شارع بونابارت رقم ٢ مصر الجديدة
٣٨٤	دكتور زكى بدوى	شارع الحرية رقم ٩٥ ـ الاسكندرية
٥٠٠	زكى شوال	محامى ـ ١٣ شارع عبد الخالق ثروت
٤٧٩	دكتور زكى عبد المتعال	عمارة اوزيريس ـ قصر الدوبارة
٣٥٣	زكى عربى المحامى	١٤ شارع عدلى باشا
٥١٥	دكتور زكى محمد شبانه	عمارة الليتوريا ـ بالشاطبى ـ رمل الاسكندرية
٢١١	دكتور زكى هاشم	٢٣ شارع قصر النيل ـ القاهرة
٣١٤	زينون بيلافاكى	شارع حوض اللبن رقم ٩ ـ جاردن سيتى
٤٩١	سابا حبشى	شارع مصر والسودان رقم ١٣١ ـ حدائق القبة
٥١٣	د. ستينوير	البنك الاهلى المصرى
٢٩٣	سلامون نجرين	١٧ شارع طلعت حرب
٣٧٨	سلفانور توردس	٧ شارع اديب ـ الاسكندرية
٥١٠	دكتور سليمان مرقس	١٤٤ شارع طومانباى ـ الزيتون
٤٧١	سعد الله جلابة	محامى ـ شركة النسيج الاهلية ص.ب ٢٢٧
١٤١	سعد فخرى عبد النور	١٦ شارع ثروت باشا
١٥٩	سعد سيد امام	البنك الاهلى المصرى
٥٠٧	سعيد رشدى	٢٨ شارع شريف باشا
٢٤٦	سعيد النجار	استاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة
٥٤٦	سعيد نسيم يارد	البنك الاهلى المصرى ـ القاهرة
٣٧٨	س. توروس	مدير شركة قرعلى وشركاه شارع سعد زغلول رقم ٣٥ بالاسكندرية
١٥٣	سنى اللقانى	٤٦ شارع الخليفة المأمون ـ منشية البكرى
١٨١	سيد محمود القبطان	٢٢ شارع سعيد الاول ـ اسكندرية
٥٢٢	سيرج قيتالى	٣ شارع مظهر باشا ـ الزمالك
٢٠	دكتور سيزوستريس سيداروس	٢ شارع السلاملك ـ جاردن سيتى

رقم العضوية	الاسم	العنوان
٧٤	س. سينجاليا	محامى ـ ٥٣ شارع الحرية ـ الاسكندرية
٣٠٩	شارل ايوب	٤١ شارع سلفاجو ـ الاسكندرية
١٣٨	شارل عيسوى	الامم المتحدة ـ الادارة الاقتصادية
١٩٨	شالوم رودولف	١٧ شارع طلعت حرب
٣١١	شريف الكسان	محامى ـ ٢٢ شارع قصر النيل
٣٠٣	شفيق حسن زكى	٣٩ شارع بغداد ـ مصر الجديدة
٢٥٣	شفيق راغب ميخائيل	٧١ شارع القصر العينى
١٣٤	شفيق شماس	شارع كليوبترا ـ رقم ١٦ ـ مصر الجديدة
٢٧	شفيق غربال	٥٢ شارع المترو ـ بمصر الجديدة
٨٤	شكور شعلان	٤٤ شارع القصر العينى
٤١٦	شودية جستاف	٣ شارع محمد مظهر باشا ـ الزمالك
٤	شوقى مصطفى السقا	شارع ٢٦ يوليو رقم ٨ أ
٤٥١	شوقى وهبى	محامى ـ شارع ٢٦ يوليو رقم ٥٧
٣٦٩	صادق العجيزى	ميدان الخلفاء الراشدين رقم ٨ ـ مصر الجديدة
٢٧٢	صادق حنين	شارع الصالح ايوب رقم ٤ ـ الزمالك
٤٦٣	صادق وهبه	٩ شارع الظلمات بجاردن سيتى
١١٣	دكتور صلاح الدين نامق	فيلا ٦٧ بالمدينة التعاونية لاعضاء هيئة التدريس لجامعة القاهرة
٣١٠	صلاح الدين عبد العزيز نديم	٢٢٧ شـــارع رمسيس
٤٤٨	صليب بطرس ساويرس	شارع الباقى بن زيد رقم ٣ أ ـ الجيزة اورمان
٢٦٨	صموئيل اميل ليفى	شارع قصر النيل رقم ٣٥
٢٥٧	طه عفيفى	شارع محطة مصر رقم ٣ ـ الاسكندرية
٢٣٩	عادل برسوم	٢٣ شارع قصر النيل
٤٠٦	عادل محمد علوبة	٤٢ شارع شريف باشا
٣١٥	عادل محمود عبد الباقى	شارع عامر رقم ٢١ ـ الدقى
٦٥	عارف زاهر	١٨ شارع يوسف الجندى
٥٤٧	عاطف صدقى	٥ شارع برهان ـ منشية البكرى
٥١١	عايدة عبد الحميد ابو هيف	شارع الاهرام عمارة توفيق نسيم ـ الجيزة
٢٧٩	دكتور عبد الجليل العمرى	محافظ البنك الاهلى المصرى ـ القاهرة
٢٢٦	عبد الحليم الجنيدى	٤ شارع احمد نسيم ـ بالجيزة
٣١٨	عبد الحكيم الرفاعى	رئيس قسم قضايا الحكومة
٥٦٩	عبد الحكيم فراج	٩ شارع معمل السكر ـ جاردن سيتى
٣٠٥	دكتور عبد الحميد بدوى	٨ شارع نوبار ـ مصر الجديدة
٨٢	عبد الحميد حسن	٦ شارع بطرس غالى ـ مصر الجديدة
٢٩٣	عبد الحميد رستم	محامى ـ شارع البرجاس رقم ٣ ـ جاردن سيتى
٢١٦	الدكتور عبد الخالق خيرت ضيف	استاذ بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية
١٦٨	دكتور عبد الرحمن الرافعى	عدلى باشا رقم ٢١
٣٧٧	عبد الرحمن الصاوى	٢٣ شارع محمد مظهر ـ الزمالك
٥٨٥	الدكتور عبد الرازق محمد حسن	الدقى رقم ٤١ ـ بالدقى

رقم العضوية	الاسم	العنـــوان
٦٨	عبد الرحيم غنيم	شارع تلا رقم ٤ ــ مصر الجديدة
٢٥١	عبد الستار جبرة	٤٣ اسماعيل سرى ــ بالمنيرة
٨	عبد السلام عثمان	شارع بن زنكى رقم ٢٢ ــ الزمالك
٣٨٨	عبد الصاحب دهب	شارع يوسف الجندى رقم ١٨
١١٦	دكتور عبد العزيز الشربينى	استاذ بكلية التجارة بجامعة اسكندرية
٤٧٥	عبد العزيز مهنا	٢٦ امين الرافعى ــ الجيزة
٣٤٧	عبد الكريم صادق	فيلا ٤ شارع اموزبس ــ مصر الجديدة
٤٥٧	عبد الغفور احمد عبد اللهالعزورى	محامى بشركة السكر
٢٨	دكتور عبد الفتاح السيد	محامى ــ عمر بن الخطاب رقم ٩ ــ مصر الجديدة
٢٩١	دكتور عبد الفتاح ساير داير	استاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس
٣٨٣	عبد الكريم انيس طيار	صافيتا ــ سوريا
١١٩	عبد اللطيف شهيب	٢٢ شارع عدلى باشا
٥٣	دكتور عبد الله العريان	استاذ بكلية الحقوق ــ شارع الجيزة رقم ٣٧
٢٢٦	عبد الله كشك	٣ شارع المتنبى ــ حدائق القبة
١٤٥	عبد المجيد الشرقاوى	٤٥ شارع سليمان باشا
٤٧٣	عبد المجيد مرتضى	وكيل وزارة المواصلات ــ عمان ــ الاردن
٢٧٣	عبد المقصود احمد	عزبة سرياقوس ــ بالمرج ــ قليوبية
٤٨٠	دكتور عبد المنعم احمد محمـــد البنـــا	٣٣ شارع الروضة ــ بالجيزة
٨٣	دكتور عبد المنعم الطناملى	٣ شـــارع الهـــامى ــ جاردن ســـيتى
١٤٦	دكتور عبد المنعم القيسونى	شارع ٧٧ عمارة ١٩ ــ المعادى
٢٨٧	عبد المنعم عبد العزيز الجمال	١٠ شارع منصور محمد ــ الزمالك
١٢٢	دكتور عثمان خليل عثمان	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٣٨ ــ الزمالك
٣٥٢	عثمان زكى اباظة	٤٢ شارع عبد الخالق ثروت
١٧٧	عدلى اندراوس	٩ شارع الجيزة ــ الجيزة
٤٦٠	علام حامد سعد	محامى بشركة السكر
١٩٣	علام محمد	شارع البرجاس رقم ٥ ــ جاردن سيتى
٣٣٥	على احمد نجيب	٧ ابراهيم باشا
١٤٨	على احمد الشافعى	وكيل وزارة المالية والاقتصاد
١٤٢	دكتور على الجريتلى	شارع بالمر رقم ٦ ــ بالمعادى
٤٩٣	على الحمامصى	محام ــ ١٤ شارع الجزيرة
٥٩٢	على الخشخانى	٤ شارع قصر النيل
٢٣٥	على السيد على السيد	موصيرى رقم ٣ ــ الدقى
١٧٨	على الشمسى	١٢ شارع رمسيس ــ مصر الجديدة
٢٣٠	على امين يحى	زيزينيا ــ الرمل ــ الاسكندرية
٤٧٦	على توفيق حجاج	خبير مالى وزارة المالية ــ بالكويت
٢١٨	على حسين الشلقانى	محام ــ شارع البستان رقم ١
٣	دكتور على دولار	شارع فكتوريا رقم ٣١ ــ فيكتوريا ــ رمل الاسكندرية
٤٢١	على طراف	شارع العزيز عثمان رقم ٩ ــ الزمالك

رقم العضوية	الاسم	العنـــوان
٢٨٤	**على محمد بدوى**	٢٢ شارع قصر النيل
٣٥٠	**على محمد سالم**	محامى ـ بقلم قضايا بنك مصر
٩٧	**على محمد علوبة**	٣١ شارع ابراهيم اللقانى ـ مصر الجديدة
٤٩٦	**علية محمد اسماعيل**	رئيسة قسم الاوراق المالية بشركة السكر
٤٥٢	**عمر حافظ شريف**	رئيس قلم قضايا شركة السكر
١٠٨	**عوض الله عثمان**	محامى بشركة السكر
٧٠	**عياد ابو الخير المحامى**	٥١ شارع قصر النيل
٤٠٤	**الدكتور عويس محمد عويس**	٨٨ شارع قصر العينى
٢٢٢	**غبريال ابراهيم غبريال**	٤ شارع مصطفى رضا ـ منيل الروضة
٣٢٦	**الدكتور غريب الجمال**	شارع تانيس رقم ٢٠٩ ـ سبورتنج ـ الاسكندرية
٥٨٦	**فاروق محمد بدوى البيلى**	ابو صير ـ مركز سمنود ـ غربية
٣٤٥	**فاروق محمد البقرى**	سكرتير اتحاد الصناعات ص.ب رقم ٢٥١ بالقاهرة
١٩	**فالنتين بولكفسكى**	شارع العقبة رقم ٤ ـ كليوبترا الرمل ـ الاسكندرية
٢٠٦	**فتحى رفاعة**	شارع النهضة رقم ١٢ ـ المعادى
٥٠٩	**فرح اندراوس**	٣٣ شارع قصر النيل
٥٥٧	**فرحات راوول**	ص.ب رقم ٤٤٣
٦٧	**فرنان براون المحامى**	شارع الجيش الكبير رقم ١٤ باريس
٥٦٧	**فرنان رباط**	١٨ شارع محمد فريد
١٤٣	**فرنان زنانيرى**	محامى ـ ٣٩ شارع قصر النيل
١١٧	**ا. فرونيموس**	شارع بهلر رقم ١
٢٩٦	**فريد انطون**	٢ شارع معروف
٤٤٩	**فؤاد اباظة**	٦ شارع رشدان ـ الدقى
١١٤	**دكتور فؤاد العطار**	٦ شارع رفاعة الرافعى بك ـ مصر الجديدة
٥٧٣	**فؤاد سلطان**	شارع زاوية ابو مسلم ـ الهرم ـ الجيزة
٩٤	**فؤاد ناضورى**	رئيس قلم قضايا مصلحة البريد
٣٠٨	**دكتور فورتى البير**	٢٣ شارع قصر النيل
٢٦٩	**فوزى على عثمان**	مصر والسودان رقم ٧٧ ـ حدائق القبة
١٩٥	**دكتور فوزى منصور المحامى**	شارع ٧٧ فيلا نمرة ٢٠ معادى
٥٥٨	**دكتور فوه سلفيو**	٥ شارع شجرة الدر ـ زمالك
٣٤٨	**فيكتور اسرائيل**	شارع فؤاد الاول رقم ٢٧٩ ـ اسكندرية
٤٧٢	**فيليبكس بادوا**	محامى ـ صندوق بريد رقم ٤٢٠ ـ اسكندرية
٤٢٩	**الدكتور كامل ملش**	شارع الملك الافضل ـ زمالك
٧١	**كرانشوف مارسيل**	رئيس للشرق الاوسط لشركة شرالروا ـ ميدان الازهار
٣٨	**كريستوفيدس ميشيل**	البنك العقارى المصرى ـ الانتكخانة رقم ١٥
٢٢٩	**دكتور كمال الغالى**	رئيس قسم الابحاث الاقتصادية ـ الجمارك السورية دمشـــق
٥٤	**كمال محمد ابو الخير**	ســـكرتير أول وزارة الخارجية بمصر
١٥	**كورنيليس نجز**	شارع جامع شركس رقم ٣٤
١٢٨	**كوربيل صموئيل**	شارع ١٨ ـ عمارة رقم ٢٤ ـ المعادى

رقم العضوية	الاسم	العنوان
٤٨١	كويستنر (ن)	رئيس قسم الابحاث بالبنك الاهلى المصرى
١٧٦	لاديسلاس باتى	شارع البورصة القديمة رقم ٢ ـ الاسكندرية
١١١	لامبيوت	وكيل البنك البلجيكى الدولى ـ ١٨ شارع طلعت باشا حرب ـ بالاسكندرية
٨٩	لبيب يوسف شقير	استاذ بكلية الحقوق ـ شارع الدكتور محمد شاهين رقم ١٥ ـ العجوزة
٤٧٧	لطفى ابراهيم	محامى ـ شارع العروبة رقم ٣٤ ـ مصر الجديدة
٢٣٤	لوسيان شاتس	نائب مدير شركة الاسمنت بورتلاند طره المصرية
٣٧٤	لينوس جاش	رئيس شركة النسيج الاهلية ص.ب ١١٩ اسكندرية
٤٠١	لويس فاندام	نيويورك ـ الشارع الخامس ـ رقم ٩٦٥
٣١٢	لويس فانوس	شارع حسن صبرى رقم ٢٠ الزمالك
٤٧٠	ليون شارل اولترامار	شارع الفلكى رقم ٤٧
١٥٧	محمد ابراهيم فهمى السعيد	٢ شارع قرة بن شريح ـ الجيزة
٢٦٦	محمد ابو الفضل حقى	شارع جامعة القاهرة رقم ١٧ الجيزة
٥٠٦	محمد احمد حسن المحامى	محام ـ قلم قضايا البنك الاهلى
٣٥٩	محمد الشافعى اللبان	رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى
١٧٢	محمد امين فكرى	١٤ شارع الجزيرة زمالك
٢٩٠	دكتور محمد بهى الدين بركات	٧ شارع الجيزة ـ الجيزة
٤٤٦	محمد توفيق خليل	محامى ـ ٤٧ شارع قصر النيل
٣١٦	محمد حامد محسب	محامى ـ ٤ شارع رشدان ـ الاورمان جيزة
٥٣٨	محمد حسن الجمل	شارع حشمت باشا رقم ١٩ ـ الزمالك
١٩٦	محمد حلمى مراد	استاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس بالعباسية
١٩٢	محمد حسن عثمان	شارع عبد اللطيف المكباتى ـ مصر الجديدة
٢٥٥	محمد حسين عزت المحامى	قلم قضايا بنك مصر
٥٧٢	محمد رشدى	رئيس مجلس ادارة بنك مصر
٥٤٢	محمد زكى عبد العزيز	محامى ـ شارع الازهر رقم ٣٦
٢٤٤	دكتور محمد زكى شافعى	شارع المقياس ٣٩ الروضة
٢٨٠	دكتور محمد زهير جرانة	محامى شارع طلعت حرب ٨
١٤٠	محمد سمير حسنى	محامى ـ ٩٨ شارع النيل بالجيزة
٣٩١	محمد صادق فهمى	١٤ شارع طلعت حرب
٥	دكتور محمد صبرى منصور	١ شارع كنر الدوار ـ مصر الجديدة
٥٧٨	محمد عبد الحميد السكرى	شارع الخليفة المنصور/١٨ ـ مصر الجديدة
٢٦٤	دكتور محمد عبد الله العربى	استاذ بكلية التجارة بجامعة القاهرة ـ شارع السبق رقم ٣٣ ـ مصر الجديدة
٥٢٩	محمد عبد الحميد	شارع شجرة المندورة/٥ بالروضة
٥٤٨	محمد عبد الله محمد	محامى ـ شارع جاد عيد رقم ٥ ـ الدقى
٥٧٠	محمد عبد المنعم بدر	٧٤ شارع بن سـندر ـ حمامات القبة
٥٥٣	محمد عزت مدكور	شارع كامل محمد رقم ٩ ـ الزمالك .

رقم العضوية	الاسم	العنوان
٥٧٤	محمد عفت	وكيل مجلس الدولة شارع محمود صدقى باشا رقم ١١ ـ بالعجوزة ـ الجيزة
٣٨٥	محمد على الفتيت المحامى	شارع الفسقية رقم ١٢ ـ جاردن سيتى
١٦٠	دكتور محمد على الكيلانى	شارع السلولى رقم ٨ ـ الدقى
٨٠	دكتور محمد على امام	نائب عميد كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس العباسية
٣٧٩	محمد على رشدى	شارع قصر النيل رقم ٣٩
٤٣٥	دكتور محمد على نشأت	سكرتير اول وزارة الخارجية ـ شارع سكة حديد السويس القديمة رقم ٥١ ـ مصر الجديدة
٩٦	دكتور محمد فتح الله الكاتب	١٦ شارع يوسف موصيرى ـ الدقى
٤٣٨	محمد فهمى القلعاوى	محامى ـ شارع شريف باشا رقم ٢٨
١٨٨	محمد فهيم	محامى ـ شارع شيخون رقم ٣٠ ـ القلعة .
٣٤٩	محمد كامل البندارى	شارع الوالدة عمارة الشمس ـ بجاردن سيتى
٦١	محمد كامل عزمى	سكرتير اتحاد الصناعات ـ عمارة الايموبيليا
٣٥٤	محمد كمال حلمى	عزبة السيوف بالرمل ـ الاسكندرية
٤٢٢	محمد مراد صالح	٢٦ شارع شريف باشا
٥٥	محمد محمود جلال	محامى ـ ١٥ ميدان بونابارت ـ مصر الجديدة
١٢٣	محمد مسعد صبحى الاتربى	شركة السكر ـ شارع محمد سعيد ٢٤ قصر الدوبارة
٣٦	دكتور محمد مصطفى القللى	شارع خرطوم رقم ٤ ـ مصر الجديدة
٢٤٥	محمد نبيل الدكرورى	١ شارع الفيوم ـ مصر الجديدة
٢٤٨	دكتور محمد هاشم	١٢ شارع علوى
٤٩٧	محمد يحى ابو علم	محامى ـ ٣٧ شارع قصر النيل
٥٦٣	مارسيل خير	ميدان الفلكى رقم ١١
٢	مارسيل ميسيكوا	٤٨ شارع بتى شامب ـ باريس
١١٠	ماهر حنين	محامى ـ ١٠ شارع رمسيس ـ مصر الجديدة
٢٩٨	أ. ميتالون	رئيس شركة الصناعة للشرق الاوسط ٤١ شارع عبد الخالق ثروت
٣٢١	محمود الاعور	٥ شارع رفاعة ـ منشية البكرى
٢٠٧	محمود الشربينى	عضو مجلس الدولة ـ ٣٨ شارع القصر العينى
٤٢٤	محمود امين العيوطى	محامى ـ ٢٢ شارع قصر النيل
٤١٣	دكتور محمود امين انيس	مستشار اقتصادى للجنة المصرية بهيئة الامم المتحدة (نيويورك)
٥٣٣	محمود بدوى الشيتى	قنصل فى سفارة مصر بواشنجتون ـ امريكا
٥٢٣	محمود زكى	محامى ـ شارع ٢٦ يوليو رقم ٨
٤٢	محمود شكرى	شارع رفاعة رقم ٥ ـ منشية البكرى ـ مصر الجديدة
١٨٤	محمود صابر العقارى	شارع ٨٧ ـ عمارة ٢١ ـ المعادى
١	محمود صالح الفلكى	٢٣ شارع الجبلاية ـ الجزيرة
٤١	محمود عبد البارى	وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية ـ فيلا ٤ شارع اموزيس ـ مصر الجديدة
٥٩٥	محمود عبد العاطى	سكرتير تجارى سفارة مصر ـ استكهولم
٥١٩	محمود على	محامى ـ البنك الاهلى ـ الاسكندرية

رقم العضوية	الاسم	العنـــوان
٣٧٣	محمود محمد	٢٤ شارع الفلكى
٥٣٧	محمود محمد الدرويش	محام ــ رئيس مجلس ادارة بنك الجمهورية
٤٩٨	محمود محمد لطفى	رئيس مجلس ادارة شركة السكر
٢٧٤	محمود محمد محمود فهمى	مستشار مجلس الدولة ٥٧ شارع المنيل
١٦١	محمود مختار مدكور	محامى ــ شارع ثروت باشا رقم ٣٣
٣٩٤	محمود كامل	محامى ــ شارع قصر النيل رقم ٤٧
٤٠٩	محى الدين عابدين	٨ شارع النباتات ــ جاردن سيتى
٣٦٦	مراد حكيم	٢٠ شارع يوسف الجندى
٢١٠	مريت بطرس غالى	شارع النيل رقم ٨ ــ الجيزة
١١٨	مصطفى الحفناوى	محامى ــ ٦ شارع ابراهيم نجيب ــ جاردن سيتى
٤١٢	مصطفى الصادق	شارع ابو بكر الصديق رقم ٩١ ــ مصر الجديدة
٥٢٧	مصطفى القونى	٩٦ ميدان كوبرى الجلاء ــ الجيزة
٥٧٩	الرئيس السابق مصطفى النحاس	٩ شارع النباتات ــ جاردن سيتى
٢٠٤	مصطفى عبد الحليم على	البنك الاهلى المصرى
٧	دكتور مصطفى عزيز القرشى	مفتش عام ديوان الموظفين ــ وزارة المالية
٥٩٦	مصطفى محمد المسرى	شارع الروضة ــ بورسعيد
٥١	مصطفى نصرت	شارع اسماعيل باشا رقم ٢١ ــ جاردن سيتى
٢١	اللواء مصطفى يوسف	شارع عظم الدولة رقم ٩ أ ــ العباسية ــ الشرقية
٥٩٣	ملكية وهبه	شارع باستير رقم ٢ ــ مصر الجديدة
٦٠	ممدوح رياض	فيلا ممدوح شارع الملك عبد العزيز آل سعود بالروضة
٤٥٤	س. منديكاس	البنك الاهلى المصرى
٣٩٥	منصورمحمد امين مشالى	(عضو مجلس الامة)
٣٧١	ج. منصوريان	مهندس ــ ٤٥ شارع شامبليون
٥٧	منير حبشى	شارع بن اياسى رقم ٤ ــ منشية البكرى
٢٩٤	منيس عبد الملك	شارع سنان باشا رقم ٢٣ ــ الزيتون
٣٦٨	موريس جاكيه	شارع دار الشفا رقم ١٨ ــ جاردن سيتى
٤٣٦	دكتور موريس مكرم الله واصف	١شارع نوال ــ الدقى
٢٠١	ج. موستاكى	شارع الجزيرة رقم ٢٠
٣٣٩	موسى حقى	٢٢ شارع يوسف الجندى
٤٠٧	ميشيل سيريوتيس	محامى ــ ٣٢ شارع ثروت باشا
٣٠	الامير ميشيل لطف الله	دائرة لطف الله ــ بالجزيرة
١٠	نجيب يوسف	شارع ابن ارحب رقم ٦ ــ بالجيزة
٢٤	دكتور نزيه احمد ضيف	شارع المنتزه رقم ٢٢ ــ الزمالك
١٩٩	نسـيم سرور	محامى ــ شارع ٢٦ يوليو رقم ١٩
١٠٥	س. نقولايدس	مهندس ص.ب رقم ١٧ بورسعيد
٣٠٤	هارون شحاته	١٧ شارع يوسف الجندى
٥٦٨	هنرى مقصود	محامى ٢ شارع الحرية ــ الاسكندرية
٣٥	هنرى موصيرى	٢٥ شارع طلعت حرب

رقم العضوية	الاسم	العنوان
٤٢٠	هنرى نعمـــــر	شارع كريم الدولة رقم ٦ عن طريق الانتكخانة
٤٤٤	وهيب غالى	شارع الموسكى رقم ٥٢
٥٧١	وديع فرج	محامى ـ شارع ٢٦ يوليو ١٨٣ ـ الزمالك
٢٤٧	وهيب مسيحة	نائب عميد كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ بالجيزة
٢٧٦	وديع معقد	شارع احمد شوقى رقم ٦٢ ـ مصطفى باشـــــا/ الاسكندرية
٥٩٨	وليم موستاكى	١٦ شارع شريف باشا ـ الاسكندرية
٥٠٨	ياقوت عشمارى	٢٨ شارع محمد رمزى ـ مصر الجديدة
٥١٧	يحيى محمد نور	شارع مراد رقم ١٥ ـ مصر الجديدة
١٧٥	يس قطب	بجوار ترعة الزمار الشرقى رقم ٧٥ ـ مدينة العمرانية طريق الهرم ـ الجيزة
٢٣٣	يوسف حلمى	ابردين ـ سكوتلند ـ طرف السيدة ماكدونالد ـ ٧٦ صن شاين رود
٦٩	يوسف شيشه	٦ شارع الدكتور عبد الحميد سعيد
١٨٣	يوسف صيدناوى	ميدان الخازندار
٥٨	يوسف كمال المهيلمى	٢٣ شارع البارون امبان ـ مصر الجديدة
٣٢٠	يوسف مرقس حنا	محامى ـ شارع ٢٦ يوليو رقم ٣١
٢٢١	دكتور يوسف زانيس	قلم قضايا البنك العقارى المصرى

أنظريات البؤس هذه أم نظريات بائسة ؟

بقـــلم
دكتور زكريا احمد نصر

« موضوع المقال المنشور بالفرنسية »

نحن الآن مع بدء نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية فى حاجة الى انارة ميـدان التحليل النظرى والقضاء علميا على كل نظرية يكون فيها عرقلة لمجرى تقدمنا ٠

لذلك رأيت أن أبحث فى هذا المقال بعض النظريات الجارية فى تفســـير التخلف الاقتصادى : نظرية الجنس أو العنصرية ، نظرية الدين ، نظرية البيئة الجغرافية (المناخ أو الموارد انطبيعية) ثم نظرية السكان ٠ وهذه الاخيرة أشد النظريات ضررا وأكثرها انتشارا ٠ وقد ضربت مثلين للأخذ بهذه النظريات فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى : بعض أبحاث النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ثم نظرية « النمو المفرط » للمستر كوستنر ٠ والنتيجة العملية للأخـــذ بهذه النظرية هو الانحراف بسياستنا الاقتصادية الى ما لا يرجى منه تقدم أو رقى ، والحكم على اقتصادنا باليأس من كل شىء عدا خفض عدد السكان ٠

وفى الختام أشرت الى ما يعتبر فى رأيى ميدانا خصبا للابحاث العلميـــة الخاصة بتفسير التخلف وبالتدابير الكفيلة بمساعدتنا على النهوض المطرد ٠

بعض مظاهر النظـام المصرفى فى انجلترا (*)

بقلم : سمير ابراهيم فوزى
مرتبة الشرف الاولى فى بكالوريوس التجارة ـ القاهرة

تباشر البنوك الانجليزية الأعمال المصرفية فى المملكة المتحدة فى ظـــل ظروف وتشريعات تختلف عن تلك التى تحكم البنوك فى اسكتلندا وايرلندا • لهذا يقتصر هذا البحث على استعراض بعض أوجه نشـــاط البنوك الانجليزية وبالأخص تلك التى تتباين فى طبيعتها أو فى طريقة أدائها عما تتبعه البنـــوك التجارية فى مصر • كما يتناول هذا البحث وصفا مختصرا لوظائف المؤسسات المالية التى تكون سوق المال بلندن ولكيفية قيام هذا السوق بأعماله •

النسب التقليدية ومصروفات امساك الحسابات

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة ٨ ٪ من ودائع عملائها فى صورة نقـــدية وأرصدة لدى بنك انجلترا ، وبنسبة ٣٠ ٪ من هذه الودائع على هيئة أصـــول سائلة تتكون من نقدية ، وأرصدة لدى البنك المركزى ، وسلفيات تحت الطلب لبيوت الخصم ، وأوراق تجارية مخصومة ، وأذون خزانة بريطانية •

والملاحظ أنه لا يلزم البنوك التجارية بالمحافظة على هاتين النسبتين ســوى مقتضيات العرف والحرص على سلامة المركز المالى •

أما نسبتا الاستثمارات والسلفيات الى الودائع فتتميزان بالمرونة ، غير أنه مما يسترعى النظر أن النسبة الاولى قد طغت فى السنوات الاخيرة على نسبة السلفيات بحيث تغيرت طبيعة المخاطر المصرفية من مخاطر ائتمانية الى أخطار رأسمالية ، وأصبح الشغل الشاغل لمديرى البنوك والمهيمنين على سياساتها لا كيفية مجابهة أخطار توقف المقترضين عن الدفع وتحمل الديون المعدومة وانما خطر ارتفاع سعر الفائدة على الأوراق المالية الحكومية ومايستتبعه ذلك من خسائر دفترية فى قيمة محفظة الأوراق المالية •

ولم يكن هناك مفر بعد أن تغير تكوين أصول البنوك على هذا النحو من أن تتضاءل أهمية البنوك التجارية ـ الى حد ما ـ كمراكز لتوزيع الائتمان •

(*) ملخص بحث مقدم الى البنك الاهلى المصرى عن البعثة الدراسية العملية للنظام المصرفى الانجليزى خلال عام ١٩٥٥ •

ولقد كان لزيادة حجم الودائع لدى البنوك وتحولها من ودائع ذات أجل الى حسابات جارية تدفع عند الطلب أثرا مباشرا فى ارتفاع تكاليف امساك حسابات العملاء ، وقد صاحب ذلك انخفاض فى أرباح البنوك نتيجة لتحول أوجه استغلال أموالها من القروض والسلفيات ، التى تدر ربحا مجزيا ، الى الاوراق المالية ، ذات العائد القليل ، فكان لزاما على البنوك أن تعمد الى تحميل عملائها بجانب من تكاليف امساك حساباتهم يتناسب ومدى استفادتهم من الخدمات المصرفية • كما تنظر البنوك فى تحديد هذه التكاليف الى حجم حركة حسابات العملاء وعدد صفحات الحسابات المستعملة وعدد الشيكات وحوافظ الخصم المقيدة على هذه الحسابات •

وتتراوح العمولة التى تتقاضاها البنوك من عملائها بهذا الخصوص بين ٠,٥٪ و ٠,٢٥٪ من أرصدة حساباتهم • كما اتفقت البنوك التجارية وديا فيما بينها على عدم التنافس فى اجتذاب العملاء بتخفيض عمولات ومصروفات امساك الحسابات •

أما فى مصر فلا تحصل البنوك على ما أعتقد عمولات أو مصروفات مباشرة على امساك حسابات عملائها (١) •

أعمال الخزينة

تتم عمليات الخزينة من مقبوضات ومدفوعات خلال حاجز مفتوح مزود ببطاقات تحمل أسماء الصرافين حتى تتسم المعاملات مع الجمهور بالمودة والألفة •

كما يزود الميدلاند بنك كلا من صرافيه بوحدة نقدية مستقلة لا يسمح لغيره بمشاركته فيها • وتتبع معظم البنوك الانجليزية طريقة تبادل الوحدات النقدية فى الفروع التى يعمل فيها أكثر من صراف واحد وذلك تحقيقا للرقابة الداخلية• اذ يتسلم الصراف فى بدء يوم العمل التالى خزينة صراف آخر فيقوم بجردها قبل استخدامها فى مباشرة عمله • وفى نهاية اليوم يحتفظ كل صراف فى خزينته بمبلغ لا يجاوز ٥٠٠ جك ويحول ما زاد على ذلك الى الاحتياطى • ولا يقوم مدير الفرع بجرد خزينة الصراف يوما بيوم وانما يجرى تفتيشا مفاجئا عليها مرة أو أكثر فى الشهر •

وتبيح البنوك الانجليزية لعملائها ايداع الأموال فى أى من فروع البنك الذى يتعاملون معه أو فى أحد فروع بنك آخر ، وتتضمن هذه الأموال النقدية

(١) أعد هذا البحث فى عام ١٩٥٥ بينما لم يتجه التفكير الى تحميل العملاء ببعض هذه المصروفات الا أخيرا •

والشيكات والحوالات والكوبونات وما يماثلها • وتضـــيف البنوك على الفور قيمة الشيكات والحوالات والكوبونات الى حسابات المودعين وذلك قبل القيام بتحصيلها •

أما عمايه صرف الشيكات فتعتبر مسئولية الصراف فى المقام الاول ، ويعتمد انصراف على معرفته بعملائه فى دفع قيمة الشيكات على الفور بعـــد أن يتحقق بنفسه من صحتها ومن عدم وجود تعليمات بايقاف صرفها ، ثم تحول الشيكات بعد دفعها الى المراجع ، وهو عادة من قدامى موظفى الفرع ، لاعادة التحقق من صحتها ومن كفاية أرصدة العملاء أو من وجود ترتيب سابق لمقابلة قيمتها • أما ماسكو الدفاتر ـ وهم فى العادة من الموظفات ـ فتنحصر مهمتهم فى اجراء القيود اللازمة فى حسابات العملاء •

ويتطلب المركز الرئيسى للميدلاند بنك من فروعه موافاته فى نهاية كل شهر ببيان الشيكات المرتدة دون دفع مع ايضاح مبررات عدم دفعها وذلك للتحقق من عدم تعسف مديرى الفروع فى رفض دفع قيمة الشيكات دون حق والتأثير بذلك فى السمعة المالية للعملاء •

وقد جرى العرف على موافاة العملاء بكشوف الحسابات فى نهاية كل ستة شهور مصحوبة بجميع الشيكات المسحوبة منهم على حساباتهم • كما يرســـل البنك كشوفا دورية للعملاء بناء على طلبهم •

وجدير بالذكر أن دفاتر الشيكات فى المملكة المتحدة لا تحمل أسماء أصحاب الحسابات مما يسهل اصدارها فى أسرع وقت ممكن بعكس الحال فى مصر اذ يستغرق طبع أسماء العملاء على الشيكات وقتا قد يطول •

نظام المقاصـــة

ترسل الفروع الى مركزها الرئيسى الشيكات المسحوبة على البنوك الاخرى، وهناك تفرز وتجمع فى مجموعات ترسل الى غرفة المقاصة ، فيتبادلها ممثلـــو البنوك ويصدرونها الى الفروع التى سحبت عليها ، ثم تسوى فروق المقاصـــة بشيكات على الحسابات المصرفية لدى بنك انجلترا •

والملاحظ أن غرفة المقاصة تجتمع ثلاث مرات يوميا : مرتين فى الصـــباح وواحدة فى المساء • أما اجتماع المساء فيتناول الشيكات التى لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ جك والتى تورد فى البنوك الكائنة فى وسط مدينة لندن "City Banks" والمسحوبة على بنوك أخرى فى نفس المنطقة • أما الاجتماعان الصباحيان فيخصص أحدهمـــا لشيكات وسط مدينة لندن "City Cheques" بصرف النظـــر عن

قيمتها ، ويتناول الثانى الشيكات المسحوبة على البنوك الكائنة فى جهات أخرى ٠

ويتم تحصيل الشيك عادة فى خلال ثلاثة أيام بحيث أنه بانتهاء هذه الفترة يمكن اعتباره فى حكم المحصل ان لم يعد للبنك الراسل ٠ كما تقوم البنوك بتقديم بعض الشيكات بصفة عاجلة للتحصيل بناء على طلب عملائها ٠

والى جانب غرفة لندن للمقاصة توجد اثنتا عشرة غرفة مقاصة محلية مستقلة فى المدن الهامة لاجراء عمليات المقاصة داخل حدود هذه المدن ٠

وفضلا عن ذلك عمدت البنوك التجارية الى اقامة نظام مقاصة داخلى بين فروعها لتسوية قيمة الشيكات التى تسحب على بعضها وتقدم للتحصيل عن طريق البعض الآخر ٠

أما البنوك غير المشتركة فى غرفة المقاصة ـ وتتكون على العموم من البنوك الايرلندية والاسكتلندية والبنوك الاجنبية ـ فتسوى قيمة الشيكات المسحوبة عليها عن طريق حوالات مصرفية تسحبها على البنوك المشتركة فى غرفة المقاصة ٠ والنتيجة أن جل المدفوعات فى انجلترا تتم دون أن تدخل النقدية طرفا عليها ٠

أما نظام المقاصة فى مصر فيعتبر صورة مصغرة من النظام الانجليزى اذ لا يشمل سوى بعض الفروع الكائنة بالقاهرة والاسكندرية ، ولا تضاف قيمة الشيكات فى العادة لحسابات العملاء قبل تحصيلها من البنوك المسحوبة عليها ، كما أن عدد الشيكات التى تمر بغرفة المقاصة صغير نسبيا ٠

وفضلا عن ذلك لم تقم البنوك فى مصر نظاما داخليا للمقاصة ، يماثل النظام المعمول به فى انجلترا ، بل تقوم بشراء الشيكات المقدمة اليها والمسحوبة على البنوك الاخرى أو تكتفى بارسالها مباشرة الى هذه البنوك للتحصيل ، وفى كلتا الحالتين تحصل عمولة من المستفيدين بينما يتم نظام المقاصة فى انجلترا دون تحميل العملاء بأية عمولات أو مصروفات ٠

السلفيات والقروض

تتمشى سياسة البنوك الانجليزية فى الاقراض مع السياسة الائتمانية العامة التى يرسمها بنك انجلترا بالاشتراك مع وزارة المالية البريطانية ٠ كما تخضع البنوك التجارية لتوجيهات البنك المركزى فى هذا الشأن على الرغم من رغبتها الطبيعية فى توسيع نطاق سلفياتها ٠

وفى توزيع الائتمان على عملائها تفضل البنوك الانجليزية منح السلفيات قصيرة الأجل التى لا تجاوز مدتها اثنى عشر شهرا وخاصة تلك التى تتميز

بخاصية السداد التلقائى "Of a Self- Liquidating Nature" • وتتخذ هذه السلفيات هيئة القروض محددة القيمة والأجل ، فى حالات خاصة ، أو صورة الاعتمادات للسحب على الحسابات الجارية ، وهو النظام الشائع •

وتقبل البنوك أنواعا عدة من الضمانات لتغطية سلفياتها المضمونة تتكون فى العادة من الاوراق المالية ، وبوالص التأمين على الحياة ، والاراضى والمبانى ، والمحاصيل الزراعية ، والضمانات الشخصية • كما تقدم البنوك سلفيات بضمان قوة المركز المالى ونتائج أعمال المنشآت المقترضة وأخرى بدون ضمانات •

وفى نهاية كل ثلاثة شهور ترسل البنوك التجارية الى اتحاد البنوك بيانا تحليليا مجمعا لسلفيات كافة فروعها فى المملكة المتحدة موزعة على ٢٦ مجموعة وذلك بحسب مهنة المقترض •

عمليات الصرف الأجنبى

تباشر جميع البنوك الانجليزية ـ باستثناء الميدلاند بنك ـ النشاط المصرفى خارج حدود المملكة المتحدة عن طريق فروع أو وكالات أو مؤسسات وثيقة الصلة بها • أما الميدلاند بنك فقد اختار لنفسه ألا ينافس البنوك الأجنبية فى عقر دارها ما دام يستطيع القيام بأعماله عن طريق مراسليه •

وعملا بمبدأ تقسيم العمل أقامت البنوك الانجليزية فروعا متخصصة فى عمليات انصرف الأجنبى "Overseas Branches" تقتصر أوجه نشاطها على المعاملات مع الخارج • وقد دعمت هذه الفروع بادارتين للاستعلامات والاحصاء تخدم الاولى البنك وعملائه فى الداخل والخارج ، وتقدم الثانية الاحصاءات اللازمة لرسم سياسة البنك تجاه مرسليه فى الخارج •

وفى ميدان الاعتمادات المستندية لم تلق القواعد والعادات الموحدة "The Uniform Customs & Practice" التى حددها المؤتمر الثالث عشر للغرفة التجارية الدولية قبولا من البنوك الانجليزية التى تفضل أن تنظر الى كل حالة بحسب ظروفها • غير أنه رغبة فى التغلب على الصعوبات التى قد تعترض تلك البنوك فى هذا المجال اتفقت فيما بينها على عقد اجتماعات أسبوعية لبحث ما قد تثيره الاعتمادات المستندية من مشاكل • وفى حالة الاتفاق على تسوية مرضية فانها تتخذ أساسا صالحا للتطبيق فى الحالات المماثلة •

أعمال الوصايا والتركات

كان الميدلاند بنك رائدا للبنوك الانجليزية فى انشاء مؤسسة مستقلة لتنفيذ الوصايا وتوزيع التركات • وتضطلع هذه المؤسسة بأعمالها فى الوقت الحاضر

عن طريق فروعها التسعة والعشرين • وقد سارت البنوك التجارية الاخرى على منوال الميدلاند حتى أصبح لهـــا الآن فروعا تخصصت فى هذه العمليـــات وحـــدها •

ســـوق المـال بلندن

ليس لسوق المال بلندن مكان اجتماع وانما يقوم على أساس الاتصـــالات الشخصية • ويهيمن بنك انجلترا على هذا السوق ويرعاه بما يقدمه اليه من أدوات وأموال لا غنى عنها لامكان قيامه بوظائفه •

ويحكم السوق عاملا العرض والطلب • أما عرض الاموال فيأتى من البنوك التجارية الانجليزية والاسكتلندية والايرلندية ، ومن بنوك التجارة، ومن المصارف الأجنبية ، ومن المؤسسات الكبيرة • وتكمل الصورة بيوت الخصم التى تدخل السوق لطلب هذه الأموال وامتصاصها •

أما سعر الفائدة فيؤثر فى تحديده العرض والطلب الى جانب بعض العوامل الاخرى كنوع الضمانات التى تقدمها بيوت الخصم •

ويمتاز سوق المال بلندن بتمتعه بخدمات مؤسستين فريدتين فى نوعهمـــا هما بنوك التجارة "Merchant Banks" وبيوت الخصم "Discount Houses" وسيقتصر هذا القسم على عرض وتحليل خدمات هاتين المؤسستين الهامتين مع الاشارة السريعة الى الهيئات الاخرى التى تكون سوق المال ، كلما تطلب الامر ذلك ، لاكمال الصورة وبيان الكيفية التى يعمل بها هذا السوق •

بنوك التجـــارة "Merchant Banks"

الصفة المميزة لهذه البنوك هى الصبغة الدولية التى تتسم بها معاملاتها • فالى هذه البنوك تدين المملكة المتحدة بتقدمها فى ميدان التجارة الخارجية •

وتتلخص الوظائف الرئيسية لبنوك التجارة فيما يأتى :

١ ـ قبول الودائع

تقبل بنوك التجارة الودائع وعلى الاخص من العملاء الاجانب ، والملاحظ أن بنوك التجارة لا تنافس البنوك التجارية فى هذا المجال اذ أنها تعرض على عملائها نفس أسعار الفائدة الدائنة التى تسمح بها البنوك التجارية لعملائها •

٢ ـ مباشرة عمليات الصرف الأجنبى

كانت بنوك التجارة قبل الحرب العالمية الاخيرة تتمتع بسيادة مطلقـــة فى ميدان الصرف الأجنبى بسبب صلاتها التقليدية بالأسواق الخارجية ودرايتها

الواسعة بالاحوال الاقتصادية السائدة فيها • غير أنها كادت أن تفقد هـــذا الامتياز فى الوقت الحاضر نظرا لفرض الرقابة على عمليات النقد الأجنبى ونتيجة للمنافسة الشديدة التى تلقاها من البنوك التجارية •

٣ ـ قبول الأوراق التجارية

يعتبر قبول الاوراق التجارية من أهم وظائف بنوك التجارة • وتتطلب هذه العملية مستوى عاليا من الخبرة بالاســـواق الخارجية وبأنواع وصفات السلع التى يتم تمويلها • ويدعم هذه الخبرة ويشد أزرها دراية تامة بالمركز المـــالى للمنتفعين بخدمات بنوك التجارة وبمدى مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم • وقد بلغت بنوك التجارة هذا المستوى الرفيع من الخبرة والمعرفة عن طريق صلاتها الوثيقة بالأسواق الخارجية وممثليها العديدين فى مختلف البلاد •

أما العملية التى تتطلب هذه المهارة وتلك الخبـــرة والمعرفة فتتلخص فى قيام بنوك التجارة بالسماح للمصدرين المحليين والخارجيين بسحب الكمبيالات عليها بدلا من سحبها على المستوردين • ونظرا لقوة المركز المالى لبيت التجـــارة وشهرته فان تعهده بدفع قيمة الكمبيالة نيابة عن المستورد يمكن المصدر من خصمها فى الحال وبأحسن الشروط وأفضلها • ثم تصبح الورقة التجارية المخصومة بعد ذلك أداة سهلة التداول والتحويل من يد لأخرى حتى تقدم فى النهاية الى بنـــك التجارة للتحصيل •

وكقاعدة عامة يتطلب بنك التجارة ضمانات من المسحوب عليه تكفل وفائه بقيمة الورقة التجارية المقبولة فى موعد استحقاقهـــا • كما يحصل البنك من الســـاحب عمولة قبول يتوقف مقدارها على مركزه المالى ، وعلى مدى مقـــدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته ، وعلى نوع الضمان المقدم من المسحوب عليه •

وتقصر بنوك التجارة خدماتها فى هذا الميدان على عمليات التجارة الخارجية ـ التى يتم معظمها بين بلاد أجنبية ـ كما أن لكل من هذه البنوك مجال تخصص منفرد سواء من الوجهـــة الجغرافية أو من حيث نوع البضـــائع الذى يقوم بتمويله •

ويلاحظ أن البنوك التجارية قد ولجت هذا الميدان فى الوقت الحاضر بدرجة قللت كثيرا من حجم العمليات التى تقوم بها بنوك التجارة •

٤ ـ اقراض بيوت الخصم

سيلقى بعض الضوء على هذه الوظيفة بعد قليل عند التعرض لكيفية قيـــام سوق المال بأعماله •

٥ ـ شراء أذون الخزانة البريطانية

لا تقوم بنوك التجارة بمشتريات ضخمة من أذون الخزانة البريطانية نظرا لان بيوت الخصم تعتبر أكبر مشترى لهذه الأذون على نحو ما سيرد تفصيله • ومع ذلك فان تدخل بنوك التجارة لشراء الاذون يعمل على ايجاد نوع من المنافسة مع بيوت الخصم تستفيد منه وزارة المالية البريطانية •

والى جانب هذه الوظائف الرئيسية تقوم معظم بنوك التجارة باصدار الأوراق المالية نيابة عن الحكومات الأجنبية والشركات الصناعية البريطانية ، كما يتعامل بعضها فى المعادن الثمينة •

بيوت الخصم

تتكون هذه البيوت من عشر شركات مساهمة ومن شركتى أشخاص • وتعتمد بيوت الخصم فى مباشرة أعمالها على الأموال المستمدة من رؤوس أموالها ، ومن الودائع التى تقبلها بأسعار فائدة أعلى مما تقدمه البنوك التجارية لعملائها ، ومن السلفيات التى تحصل عليها من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ، تلك القروض التى تعد الشريان الحيوى الذى يغذى بيوت الخصم ويكفل لها الاستمرار والدوام •

وتتلخص وظيفة بيت الخصم فى أبسط صورها فى قيامه بالاقتراض من البنوك بسعر منخفض واستغلال الأموال المقترضة فى خصم الكمبيالات وشراء أذون الخزانة بأسعار مرتفعة ، ويمثل الفرق بين السعرين الربح الذى يحققه بيت الخصم •

وفيما يلى عرض موجز لخدمات وأوجه نشاط هذه البيوت :

١ ـ تتيح بيوت الخصم للبنوك استغلال أموالها الفائضة فى أوجه استثمار مجزية مع قابلية الاموال المقرضة للاسترداد فى أى لحظة •

وتعتبر البنوك التجارية قروضها لبيوت الخصم بمثابة خط دفاع ثان لتدعيم النقدية والارصدة لدى بنك انجلترا ، فاذا انخفضت الموارد النقدية للبنك التجارى عن حد الأمان سارع الى مطالبة بيوت الخصم برد بعض قروضه اليها بالدرجة التى تسمح له بمعالجة العجز الوقتى فى موارده النقدية • وفى مقابل استعداد بيوت الخصم عند الطلب لاعادة قيمة القروض التى تمنح لها فانها تحصل على السلفيات بسعر فائدة متناه فى الانخفاض •

أما حاجز الأمان الذى يحمى بيوت الخصم فى حالة المطالبة العاجلة بالأموال التى قامت باستغلالها ، فيتمثل فى جودة الاوراق التجارية المخصومة ـ والتى تحمل

فى العادة توقيع بنك من بنوك التجارة ـ وفى توزيع استثماراتها على أصول سائلة تستحق الدفع فى مواقيت متقاربة بالدرجة التى تسمح لها بتحويلها الى نقدية فى سهولة ويسر · كما قد تلجأ هذه البيوت الى اعادة خصم الاوراق التجارية وأذون الخزانة لدى البنوك التجارية ، أو تطلب العون من بنك انجلترا ـ بوصفه المقرض الاخير ـ ان اضطرتها الظروف الى ذلك ·

٢ ـ ان الصلة الوثيقة لبيوت الخصم ببنوك التجارة وبالبنوك الخارجية تكفل لهذه البيوت دوام الحصول على الاوراق التجارية قصيرة الأجل التى ترد الى لندن للقبول ·

٣ ـ كان للانخفاض النسبى فى حجم وقيمة الأوراق التجارية التى يتداولها سوق المال فى الوقت الحاضر أثره فى توجيه بيوت الخصم الى تحويل استثماراتها الى أذون الخزانة البريطانية التى أضحت لها الغلبة اليوم على الأعمال الأخرى التى تباشرها هذه البيوت · والملاحظ أن البنوك التجارية لا تتقدم لشراء هذه الاذون من الخزانة مباشرة وانما تقوم باستيفاء حاجاتها عن طريق اعادة خصم الاذون التى تحتفظ بها بيوت الخصم · وقد نتج عن ذلك أن أضحت هذه البيوت المشترى الأوحد تقريبا لأذون الخزانة ·

٤ ـ فضلا عن ذلك تتعامل بيوت الخصم فى الاوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وتحصل منها على عائد مجز يفوق قيمة الخصم الذى تحظى به من شراء أذون الخزانة · ويلقى الاستثمار فى هذه الاوراق ترحيبا من هذه البيوت خصوصا وأن البنوك التجارية تقبلها ، جنبا الى جنب مع أذون الخزانة ، كضمان للقروض التى تمنحها لها ·

ويلاحظ أن تركيز الاوراق المالية الحكومية وأذون الخزانة فى أيد قليلة يؤدى خدمة جليلة للحكومة البريطانية التى أصبحت فى مركز يسمح لها باستهلاك سنداتها قصيرة الأجل أو اعادة اصدارها بأسهل السبل وأيسرها ·

كيف يعمل سوق المال ؟

فى صبيحة كل يوم يقوم مدير البنك ـ أو اللجنة الادارية فى البنوك والمؤسسات الكبيرة ـ بفحص المركز النقدى للبنك · فاذا كانت النتيجة مرضية أمكن اقراض بيوت الخصم الاموال الفائضة التى تجاوز الاحتياجات اليومية ·

وفى الساعة العاشرة والنصف صباحا يفد ممثلو بيوت الخصم لامتصاص هذا الفائض بسعر فائدة يتفق عليه · وتطلق بيوت الخصم على القروض التى تحصل عليها ليوم أو اثنين « أموالا رديئة أو جديدة » ، فاذا طالت مدة هذه القروض فانها تعرف « بالاموال الجيدة أو القديمة » ، وتتجدد فى العادة

القروض الممنوحة لبيوت الخصم من مدة الى أخرى ما لم تطرأ ظروف غير متوقعة ٠

والملاحظ أن العلاقة بين البنوك وبيوت الخصم لا تقوم على أساس اعتبارات الربح العاجل فحسب ، لان البنوك تعلم تماما أن عليها أن تتساهل مع بيوت الخصم فى اوقات الشدة حتى تتمكن من استثمار أموالها الفائضة حينما يزيد عرض النقود ويقل الطلب عليها ٠ كما أن بيوت الخصم لن تفكر من جهة أخرى فى سداد قروض البنوك على الفور اذا وجدت مصدرا جديدا للتمويل بأسعار منخفضة لأنها تعلم أن الظروف قد تجعل من هذه البنوك المصدر الوحيد للتمويل بالاضافة الى البنك المركزى ٠

فاذا تم الاتفاق على منح السلفة فان بيت الخصم يقدم ضمانات الى البنك المقرض تتكون من أذون الخزانة البريطانية ، والاوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل ، والاوراق التجارية من الدرجة الاولى ٠

أما اذا أسفرت دراسة المركز النقدى للبنك عن وجود عجز نتيجة لزيادة المدفوعات المتوقعة على المتحصلات فان البنك يسارع الى مطالبة بيوت الخصم برد قيمة قروضه وذلك بعد الافراج عن الضمانات التى سبق له الحصول عليها منها ٠ وهنا تبدأ بيوت الخصم فى البحث عن البنك « أو البنوك » الذى تسربت اليه الأموال المسحوبة من السوق لاقتراضها منه ٠

فاذا سادت السوق موجة انكماشية واسعة النطاق فان بيوت الخصم تضطر الى الالتجاء الى بنك انجلترا الذى يقدم اليها الاموال اللازمة عن طريق اعادة خصم الأوراق التجارية وأذون الخزانة أو منحها قروضا مضمونة ٠ وقد يأتى عون البنك المركزى عن طواعية واختيار بسعر الفائدة السائد فى السوق أو اجباريا على أساس سعر الخصم الرسمى ولمدة لا تقل عن أسبوع ٠

فاذا تحملت بيوت الخصم السعر الجزائى فى سبيل الحصول على الاموال اللازمة لها فانها تعمل على تعويض هذه الخسارة بتخفيض السعر الذى تتقدم به لشراء أذون الخزانة البريطانية فى الأسبوع التالى مما يؤدى الى رفع سعر خصم هذه الاذون ويعمل على زيادة أسعار الفائدة على وجه العموم ٠

سمير ابراهيم فوزى

تطور بناء الاقتصـاد المصرى
فى
أربع سنوات

بقـلم : الدكتور جاد لبيب

رئيس المكتب الفنى للجمعية العمومية بمجلس الدولة
ومدرس الاقتصاد المنتدب بكلية البوليس
(جامعة عين شمس)

مقـــدمة :

يعرف الاستاذ فرانسوا بيرو(١) فكرة البناء الاقتصادى بأنها : « النسب والصلات التى تميز مجموعة اقتصادية محددة فى الزمان والمكان » ، وهـــذا التعريف يمتاز عن كافةالتعريفات الاخرى لفكرة البناء الاقتصادى ـ كتلك التى قال بهـــا فاجمان Wagemann (٢) مثلا ـ بشدة وضوحه وأهميته العملية كآلة دقيقة للتحليل ، تضع الخطوط الرئيسية التى يمكن على أساسها دراسة بناء اقتصادى معين بالذات ٠

وفكرة البناء الاقتصادى بالمفهوم الذى أشرنا اليه ، فكرة شديدة الأهميـة لكل باحث فى تنمية أى وحدة اقتصادية معينة أو علاج أى عيب رئيسى فيها ٠

والباحث فى تنمية الاقتصـــاد المصرى وتطويره لا بد وأن تكون لديه فكرة كاملة دقيقة وواضحة عن المميزات الرئيسية لهذا الاقتصاد والخطوط الاساسية لبنائه حتى يستطيع أن يبنى بحثه على أساس واقعى سليم ٠

وقد سبق أن تعرضنا لبناء الاقتصاد المصرى فى دراســة شاملة للخطوط الرئيسية لهيكل هذا الاقتصاد وعيوبه ، سواء من الناحية الاقتصادية البحتة أو المالية ، ووسائل علاج هذه العيوب(٣) ٠ ورغم اننا قد أضفنا الى آخر الترجمة العربية لهذا البحث المقدم لجامعة باريس فى مايو سنة ١٩٥٢ ملحقا عن مشروعات مجلس الانتاج والخدمات ، وهى المشروعات التى جدت بعد هذا التاريخ ، فاننا نود هنا أن نبحث تطور بناء الاقتصاد المصرى منذ ذلك الوقت ، ومدى التقـدم الذى أحرزناه فى تطوير هذا البناء الاقتصادى والمالى ، وتلافى عيوبه فى السنوات الأربع التى انقضت من أواخر سنة ١٩٥٢ ٠

(١) Melanges Witmeur 1939, F. Perroux, *Approfondissement de la notion de structure*

(٢) E. Wagemann, *La Stratégie économique*

(٣) الترجمة العربية لرسالتنا المقدمة لجامعة باريس فى مايو ١٩٥٢ عن بناء الاقتصـــاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ـ القاهرة سنة ١٩٥٥

القسم الاول ـ بناء الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢ وعيوبه وطرق علاجهـــا

المبحث الأول : الخطوط الرئيسية لبناء الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢

يتبين من اســـــتقراء النسب Les proportions والصلات Les relations التى أشرنا اليها بين مختلف مظاهر الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢ أن هذا الاقتصاد المصرى كان يتميز بثلاثة خطوط أساسية تكون فى مجموعها بنـــــاءه أو هيكله الرئيسى المميز(١) · وكانت هذه الخطوط الأساسية لاقتصادنا المصرى هى : صبغته انزراعية ، وهيمنة القطن على مختلف أوجه النشاط فيه ، وخضوعه لسيطرة الاقتصاد البريطانى · وقد كانت هذه المميزات الثلاث الاســـاسية فى أشد أحوالها وضوحا وأكتمالا فى الفترة ما بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ · ثم بدأت تتطور بعد ذلك بسبب قيام الحرب العالمية الثانية وما استتبعه ذلك من تأثير حتمى على مختلف مظاهر الاقتصاد المصرى · ولكن هذا التطور لم يغير كثيرا من الوضع القائم قبل نشوب الحرب ، وظلت هذه الخطوط الرئيسية الثلاثة هى الخطوط المميزة لاقتصادنا المصرى حتى سنة ١٩٥٢ مع تغير طفيف فى النسب ·

وغنى عن البيان أن الأبنية الاقتصـــادية Structures économiques بطيئة التغير بطبيعتها اذ أنها حقائق ثابتة نسبيا تتعلق بالخطوط العريضة والمميزات الرئيسية للاقتصاد فى مجموعه ، بحيث لا يتصور تغيرها تغيرا محسوسا الا فى المدى الطويل ، وبدافع من ظروف هامة أو مجهودات قوية متواصلة لاجراء مثل هذا التغيير ·

١ ـ الصبغة الزراعية :

فقد كانت نسبة المشتغلين بالزراعـة تتراوح بين ٥٨ر٣ ٪ و٦٤ر١ ٪ من مجموع السكان العاملين فى الفترة ما بين الحربين (تعدادى ١٩١٧ و١٩٣٧) بينما كانت نسبة المشتغلين بالصناعة والبنـــــاء تتراوح فى نفس الفترة بين نسب لا تزيد على ١٢ر٩ ٪ و ١٤ ٪ طبقا لتعدادى ١٩١٧ و١٩٣٧ أيضا ·

ويتجلى لنـــا بوضوح تضخم نسب العمال الزراعيين فى مصر اذا قارناها بمثيلاتها فى البلاد المختلفة الاخرى · ففى بلد زراعى كنيوزيلندا كانت هـــذه النسبة لا تتعدى ٢ر٢٥ ٪ سنة ١٩٣٦ ، بينمـــا هى فى بلد صناعى كانجلترا

(١) تراجع الدراسة الكاملة لهذا الموضوع بالتفصيل فى كتـــاب بناء الاقتصـــاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا القـــاهرة ١٩٥٥ .

لا تتعدى ١ر٧ ٪ فى سنة ١٩٣٨ ولا توجد فى تلك الفترة نسب أعلى من نسب العمال الزراعيين فى مصر، سوى فى بضعة بلاد حظها من التقدم قليل مثل تركيا سنة ١٩٣٥ (٢ر٧٠ ٪) والصين قبل نهضتها الحالية اذ كانت نسبة العمال الزراعيين فيها ٧٠ ٪ سنة ١٩٣١ (١) ٠

كذلك كانت الزراعة تحتل مركزا ضخما فى صافى الانتاج القومى ، اذكانت تستأثر بمقدار ٤٩ ٪ من مجموع هذا الانتاج سنة ١٩٣٩ بينما تأتى الصناعة فى أسفل القائمة وكان نصيبها لا يزيد عن ٨ ٪ (٢) ٠

ولم يتغير الأمر كثيرا بالنسبة لهذه الصبغة الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية عنه فى الفترة ما بين الحربين ٠ فرغم أن الظروف الاستثنائية الناتجة عن حرب سنة ١٩٣٩ أرغمت مصر على زيادة سرعة تيار التصنيع بطريقة أكثر قوة ووضوحا عنها فى الفترة التى تلت نشوب الحرب العالمية الاولى ، الا أن هذه الزيادة لم تغير كثيرا فى النسب القائمة بين الزراعة والصناعة فى مصر ٠ فزيادة عدد المشتغلين بالصناعة عقب انتهاء الحرب سنة ١٩٤٥ بمقدار ٦ر٢٨ ٪ لا تعنى شيئا كبيراً اذا نظرنا للعدد المطلق للمشتغليين بالصناعة الذى كان لا يتجاوز وقتئذ حوالى ١٢٠ر٤١٣ شخصا (٣) ٠

٢ ـ هيمنة القطن داخل اقتصادنا الزراعى :

وكان المميز الثانى لاقتصادنا المصرى قبل سنة ١٩٥٢ هو الأهمية البالغة لمحصول القطن داخل اقتصادنا الزراعى سواء من ناحية حجمه بالنسبة لحجم المحصولات والمنتجات الاخرى أو على الأخص من ناحية تأثيره على الحياة الاقتصادية فقد كان القطن وحده يمثل ٣ر٣١ ٪ أى الثلث تقريبا من قيمة سائر المحاصيل المصرية مجتمعة فى السنوات من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٣٩ ٠ ولكننا اذا تركنا جانبا المحصولات الغذائية التى لا تؤثر كثيراً فى حياتنا الاقتصادية نظرا لثباتها النسبى واقتصارها على السوق الداخلى تقريبا ، نجد أن القطن كان يشغل فى سنة ١٩٣٩ : ٩٣ ٪ من مجموع الاراضى المزروعة بمحصولات صناعية كقصب السكر والسمسم والكتان ، أى قدر الاراضى المزروعة بكل هذه المحصولات الاخرى مجتمعة ١٣ مرة تقريبا ٠

وبالنسبة لتجارتنا الخارجية كان القطن يمثل فى المتوسط ٨٢ ٪ من مجموع صادراتنا طوال الفترة ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ ٠

---

(١) هذه النسب مأخوذة من :
Colin Clark, *The conditions of Economic Progress*, London 1951.

(٢) محسوبة على أساس المعلومات الواردة برسالة الدكتور محمود أنيس :
A study of the N. Income of Egypte

(٣) المرجع السابق ص ٨٧٦

ومن الثابت أن قيمة صادرات القطن تؤثر تأثيرا فعالا فى مختلف ظواهر الحياة الاقتصادية الاخرى فى مصر (١) · وبحساب معدلات الارتباط Fonction de Corrélation بين قيمة صادرات القطن من جهة ، وبين مختلف هذه المظاهر من جهة أخرى ، نخرج بأن هناك ارتباطا وثيقا يقطع بتأثير قيمة صادرات القطن على هذه المظاهر المختلفة تأثيرا كبيرا فعالا يصل الى حد الهيمنة والسيطرة ·

فالواردات فى مجموعها تتبع بدقة وبدون تأخير كبير (بعد سنة واحدة فقط) ارتفاعات وانخفاضات منحنى صادرات القطن · وحساب معدل الارتباط بين صادرات القطن لسنة معينة وجملة الواردات للسنة التى تليها يعطينا معدل ٠٫٩٩٦ الذى يكاد يدل على التبعية المطلقة فى الفترة بين سنة ١٩٢٠ و١٩٣٩ · وكذلك الامر أيضا بالنسبة للتداول النقدى وأسعار الجملة وان كان التأثير هنا يتم فى نفس السنة · ومعدل الارتباط كذلك مرتفع جدا اذ يصل الى ٠٫٩٢٠ و٠٫٩٢٢ بالنسبة لصلة قيمة صادرات القطن بهاتين الظاهرتين على التوالى طول فترة ما بين الحربين ·

ولم يتغير الوضع بالنسبة لأهمية القطن على الاطلاق بعد الحرب العالمية الثانية(٢) · فان المساحة المزروعة قطنا جاوزت بعد انتهاء الحرب متوسط هذه المساحة فيما بين الحربين اذ ارتفعت الى ١٫٩٨٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٥١ و١٫٩٧٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٥٢ بعد أن كان متوسط هذه المساحة ١٫٦٥٠٫٠٠٠ فدان طوال الفترة ما بين الحربين · كما أن نسبة المساحة المنزرعة قطنا الى مساحة الزراعات الصناعية الاخرى ارتفعت الى عشرين ضعفا فى سنة ١٩٤٩ بعد أن كانت ١٣ ضعفا فقط · كذلك فان متوسط نسبة القطن فى مجموع الصادرات ظل بالنسبة للسنوات من ١٩٤٦ عقب انتهاء الحرب حتى سنة ١٩٥٢ فى نفس مستوى فترة ما بين الحربين تقريبا (٨١٫٣ ٪ من مجموع الصادرات) ·

٣ ـ سيطرة الاقتصاد البريطانى :

ويعرف الاستاذ « فرانسوا بيرو » هذه السيطرة الاقتصادية Domination لاقتصاد معين على اقتصاد آخر بأنها « تأثير اقتصادى غير متبادل أو فى اتجاه واحد » (٣) ·

وتنتج هذه السيطرة أساسا من المكان الضخم الذى كانت تحتله بريطانيا

(١) كتاب بناء الاقتصاد المصرى ص ٤٢ وما بعدها ·
(٢) المرجع السابق ص ٢٢٣ وما بعدها ·
(٣) فى مقالته *Esquisse d'une théorie de l'économie dominante.* فى مجلة *R. de l'Economie Appliquée*, Avril-Septembre 1946.

فى صادراتنا اذ كانت تختص طوال فترة ما بين الحربين بمقدار ٣٩ر٤ ٪ فى المتوسط من مجموع هذه الصادرات وكانت انجلترا بذلك هى أكبر عميل لنا فى الصادرات والواردات فى هذه الفترة ٠

فاذا لاحظنا أن صادراتنا تكاد تكون كلها قطنا ، وأن القطن له تأثيره الفعال الذى بينا مدى أهميته وقوته على مختلف مظاهر الاقتصـــاد المصرى ، وأخصها مجموعة الواردات والاصدار النقدى وأسعار الجملة ، تبينا مدى خضوع اقتصادنا لسيطرة ظروف الاقتصاد البريطانى ٠ فالطلب البريطانى لقطننا يؤثر تأثيراكبيرا فى دخلنا القومى وبالتالى فى كمية اصدارنا النقدى وكمية ومصادر وارداتنـــا وأسعارنا الداخلية ٠

ويزيد من سوء الموقف ان هذه السيطرة ليست متبادلة ، فبينمـــا كان الاقتصاد المصرى بأكمله يقع تحت سيطرة الاقتصاد البريطانى ، نجد أن هذا الاخير ـ الذى يتمتع بالتأكيد بحجم وامكانيات أضخم بكثير ـ لم يكن يكاد يتأثر بظروفنا الاقتصادية ٠

وقد انخفض نصيب انجلترا من صادراتنا قليلا بعد الحرب العالمية الثانية وتأرجحت نسبة انجلترا فى هذه الصادرات بين ٧ر١٠ ٪ من مجموع صادراتنا فى سنة ١٩٥٠ و٧ر٢٩ ٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٤٨ وكان متوســـط هذه النسبة ٢ر١٨ ٪ فى السنوات من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥١ وهو متوسط لا يزال مرتفعا وفعالا كما سنرى ٠ كما أن هذا الانخفاض كان ناتجا عن بضـــعة عوامل طارئة وبعيدة تماما عن أى خطة مقصودة لتغيير بنائنا الاقتصادى وانما كان ناتجا أساسا عن ضعف الصناعة البريطانية وهبوط قدرتها على التصدير للخارج بعد الحرب العالمية الثانية ٠

المبحث الثانى : عيوب البناء الاقتصادى قبل سنة ١٩٥٢ ووســـائل علاجـــه

ولمختلف مظاهر هذا البناء الاقتصادى عيوبها الضخمة الواضحة التى يتعين معها وجوب العمل على تغييره بأكمله حتى تتمتـــع مصر باقتصاد ســـليم وتتخلص من المســـاوىء الكبيرة التى كانت ترتبط بالبناء الاقتصـــادى قبل سنة ١٩٥٢ ٠

١ ـ مساوىء الصبغة الزراعية :

فالصبغة الزراعية لها مساوىء عديدة أهمها ضعف غلة الزراعة بالنســـبة لأوجه النشاط الاقتصادية الاخرى ، وتدهور الاسعار الزراعية بالنسبة للاسعار

الصناعية فى المدى الطويل ، والتقلبات الشديدة التى تتميز بها الزراعة وتعرضها لنوع من عدم الاستقرار الدائم ٠

فالزراعة على العكس من الصناعة سرعان ما تقع تحت طائلة قانون الغلة المتناقصة ، بحيث أن زيادة وحدات اضافية من العمل أو الآلات يصل سريعا اذا لم تتسع بقعة الارض المزروعة ـ الى نقطة يبتدىء فيها تناقص انتاج الوحدة الحدية ٠ ولعل ذلك راجع أساسا الى أهمية الارض والزمن والعوامل الطبيعية الاخرى فى عملية الانتاج الزراعى ٠ والنتيجة العملية لمثل هذا الاختلاف بين الصناعة والزراعة أن الصناعة تستطيع أن تستوعب كمية من العمل ورأس المال أكبر بكثير من الزراعة قبل أن يبتدأ مفعول قانون تناقص الغلة ، وبذلك تعود الصناعة بفائدة أكبر من الزراعة وهو ما يسميه كولين كلارك بقانون بتى Petty's Law (١) ٠

والمتتبع لاحصائيات الدخول القومية يلاحظ الفرق الكبير بين متوسط دخل الفرد فى بلد صناعية ، ومتوسطه فى بلد زراعية ، كما يلاحظ نفس الفرق بين متوسط الدخل فى مختلف مراحل تطور اى اقتصاد معين قبل وبعد تصنيعه (٢) .

كذلك فان مقارنة الاسعار الزراعية بالاسعار الصناعية فى الأمد الطويل يتبين منها أن هناك اتجاها لا يزال قائما حتى الآن ، ومنذ قرن كامل تقريبا ، نحو انخفاض أسعار المواد الاولية ـ وأغلبها زراعية ـ بالمقارنة لأسعار المواد المصنوعة (٣) ٠

يضاف الى ما تقدم أن الزراعة تخضع ـ بطبيعتها ـ لتقلبات شديدة متكررة فأى زراعة معينة يمكن أن تعانى من نوعين من التقلبات : تقلبات موسمية ، وتقلبات دورية تسمى بدورة الانتاج Cycle de rendement . والعرض هو العنصر المؤثر Facteur moteur هنا ، اذ أن الزارع لا يستطيع أن يسيطر بطريقة مجدية على عرض المحصول الذى يزرعه لأن كمية المحصول تتحكم فيها ظروف مناخية وطبيعية خارجة عن ارادة المزارعين ، ويبقى الطلب كقاعدة فى هذين النوعين من التقلبات ثابتا نظرا لان المنتجات الزراعية غالبا ما تكون مواد غذائية طلبها غير مرن ٠ ولكن انعدام مرونة الطلب يساعد تغيرآت العرض على انتاج تقلبات عنيفة فى ثمن المحصول وبالتالى فى دخل الزراع ٠

---

(١) *Conditions of Economic Progress*, London 1943, p. 395-6.

(٢) تراجع البيانات الاحصائية المختلفة الواردة فى كتاب بناء الاقتصاد المصرى ص ٧٣ وما بعدها .

(٣) *Relative prices of exportations and importations of under developed countries*, N.Y. 1949.

وبالنسبة لكل المحصولات الزراعية فى مجموعها نجد أنه فى حالة الهبوط العام للطلب الذى يصاحب الازمة فى الدورات الاقتصادية العامة ، لا يجدى الزارع أن يزيد فى محصول وينقص فى آخر ، ولا يبقى لديه سوى أن يضاعف مجهوده ليحاول أن يعادل هبوط الثمن بزيادة كمية انتاجه • ولكن هذه الزيادة فى كمية المحصولات تزيد من العرض وتؤدى بالتالى الى زيادة هبوط الاسعار الزراعيـــة وتدهورها •

فرغم أن الطلب على المواد الزراعية قليل المرونة وقد لا يهبط لذلك كثيرا فى وقت الازمة ، الا أن الزراعة أقل تسلحا عن الصناعة فى دفاعها ضد هبوط الطلب ولو قليلا • فاذا كان من الممكن انقاص الانتاج فى الصناعة عند ظهـــور بوادر نقص الطلب ، فان الزراعة تعانى بطبيعتها من رد فعـــل عكسى يجنح الى زيادة العرض فى هذه الحالات بدلا من الاقلال منه •

٢ ـ مساوىء هيمنة القطن :

ويتعرض القطن ـ كمحصول زراعى ـ لكل التقلبات والمساوىء التى لاحظناها فى الزراعة عموما • ولكنه يعانى أيضا من تقلبات أخرى قد تكون أشد عنفا ، نظرا لانه فى نفس الوقت ، مادة أولية تستخدم فى الصناعة • اذ يظهر تأثير الدورة الاقتصادية على المواد الاولية الزراعية التى تستخدم فى الصناعة بطريقة أعنف بكثير من تأثيرها على المواد الغذائية أو الزراعية عموما • اذ يضاف الى كافة الاعتبارات التى سبق أن أشرنا اليها فيما يتعلق بالزراعة عموما ، أن طلب القطن لا يتمتع بالثبات الذى يتصف به طلب المواد الزراعية (والغذائية على وجـــه الخصوص) ، وانما يمكن أن تظهر تغيرات كثيرة فى طلب القطن تبعا لتغيرات الحالة الاقتصادية عموما • ومن المحقق أن أى هبوط فى صناعة النسيج أو أى صناعة أخرى تعتمد على القطن كمادة أولية لا بد وأن يستتبع هبوطا مماثلا فى طلب هذا المحصول •

ويزيد من سوء دلالة هذه الاعتبارات ـ فى الحالة الخاصة للاقتصاد المصرى ـ ما رأيناه من أهمية كبرى للقطن فى مختلف مظاهر هذا الاقتصـــاد بحيث تكاد تقلبات محصول القطن وأسعاره تسيطر على كافة عناصر ومظاهر اقتصـــادنا المصرى فى مجموعه •

٣ ـ مساوىء سيطرة الاقتصاد البريطانى :

من أظهر مســـاوىء هذا الخضوع الاقتصادى أنه ســـاعد على خلق وتدعيم نظـــام نقدى Système monétaire خاضع هو أيضا للعملة البريطانية (١) •

(١) فى اثبات هذا الخضوع المالى وأسبابه وطرق التخلص منه : كتـــاب بنـــاء الاقتصاد المصرى المشـــار اليه •

كما أنه مما لا شك فيه أن هذا الخضوع الاقتصادى ـ بما فيه من اختلال فى توازن القوى ـ يؤثر على العلاقات السياسية بين البلدين دافعا اياها فى نفس اتجاه العلاقات الاقتصادية · فالبلد الخاضع اقتصاديا لا يتاخر كثيرا ـ فى أغلب الاحيان ـ عن التردى فى الخضوع السياسى ·

أما فى حدود الميدان الاقتصادى البحت فان لسيطرة اقتصاد دولة على اقتصاد دولة أخرى نتائج ارادية ونتائج غير ارادية سيئة للغاية (١) ·

فمن ناحية النتائج الارادية نجد أن الدولة المسيطرة تستطيع أن تحصل فى علاقاتها التجارية مع الدولة الخاضعة ، على منفعة أزيد مما تقتضيه طبيعة التبادل ، سواء كان ذلك مباشرة عند تحديد الاثمان ، أو بطريق غير مباشر عند تحديد الاطار الذى تتم فيه طروف التبادل كتحديد سعر الصرف والنظام الجمركى بين البلدين ·

أما النتائج غير الارادية ، فانها ـ فى حالة مصر على الأخص ـ أهم بكثير من النتائج الارادية للسيطرة الاقتصادية · فالكميات الاجمالية فى الاقتصاد المسيطر لها حريتها الطبيعية فى الحركة والتغير ، بينما لا تستطيع هذه الكميات ـ سواء كانت استثمارا أو ادخارا أو استهلاكا أو غير ذلك ـ فى الاقتصاد الخاضع ، سوى التطبع والتشكل تبعا لما تمليه عليها تأثيرات الاقتصاد المسيطر · وينتج من هذا أن حجم الاستهلاك أو الاستثمارات الاجمالية فى الاقتصاد المسيطر ، يعتبر عاملا حاسما فى تقرير حجم الاستثمار والاستهلاك فى الاقتصاد الخاضع· وينتقل هذا التأثير من الاقتصاد المسيطر للاقتصاد الخاضع بواسطة طريقين أساسيين : الاول هو كمية الاستثمارات الخارجية التى يوظفها الاقتصاد المسيطر فى مشروعات الاقتصاد الخاضع ، والثانى هو كمية الواردات التى يشتريها الاول من الثانى ·

ومساوىء هذا الوضع بالنسبة للاقتصاد الخاضع لا تحتاج لبيان · فالخضوع هنا يفرض على البلد الخاضع كل تقلبات الاقتصاد المسيطر ارتفاعا وهبوطا ، سواء كانت هذه التقلبات ناتجة عن الدورة الاقتصادية العامة أو كانت خاصة بطبيعة الاقتصاد المسيطر وحده · ويزيد من هذه المساوىء فى حالتنا الخاصة ، أن طبيعة النشاط الاقتصادى فى مصر تختلف اختلافا بينا عن طبيعته فى انجلترا · وبذلك يضيف الخضوع الاقتصادى بالنسبة لمصر الى المساوىء الخاصة لاقتصادنا الزراعى الشديد التخصص :

---

(١) فرانسوا بيرو فى مقالته :

Esquisse d'une Théorie de l'économie dominante. *R. Eco. Appliquée*, Avril-Sept. 1946.

١ ـ التقلبات الشديدة للدورة الاقتصادية فى بلد صناعى للغاية كانجلترا.

٢ ـ المصاعب الخاصة التى يواجهها الاقتصاد البريطانى خصوصا وانه يعانى منذ مبدأ هذا القرن أزمة بنائية de structure عنيفة طويلة المدى (١).

القسم الثانى : تطور بناء الاقتصاد المصرى

وقد اتجه الرأى منذ بدء العهد الجديد فى منتصف سنة ١٩٥٢ الى تنمية اقتصادنا المصرى وتصنيعه والتخلص بالتالى من كافة العيوب البنائية التى كانت تضعف من اقتصادنا وتعرضه لكل المساوىء التى أشرنا اليها .

ويقع تاريخ صدور الدستور الجديد فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ فاصلا بين فترتين متميزتين فى كفاح مصر نحو تنمية اقتصادها وتحريره من السيطرة الأجنبية .

فقد نشط العمل فى كافة أفرع النشاط الاقتصادى قبل صدور الدستور الجديد لتحقيق هذا الهدف الأساسى ، وأنشىء لهذا الغرض على الأخص مجلسا الانتاج والخدمات ، ودأبت الحكومة على تشجيع التنمية الاقتصادية فى كافة الميادين ، ولكن الدستور الجديد جعل من هذه التنمية الاقتصادية هدفا دستوريا أساسيا ، وعنى برسم الطريق الأمثل لهذه التنمية بوضع خطط اقتصادية مرسومة ، فأرسى بذلك الاساس العلمى السليم الذى نعتقد انه سيكون نقطة البدء فى تنمية اقتصادية سليمة شاملة وفى نهضة كاملة وتحرر أكمل لاقتصادنا المصرى .

أولا ـ الفترة السابقة على صدور الدستور الجديد :

ومنذ قيام العهد الجديد والحكومة تعلن فى شتى المناسبات أن تنمية الاقتصاد المصرى وتحريره من أهم المهام التى تأخذها على عاتقها . كذلك سنت الحكومة مختلف القوانين لتشجيع هذه التنمية مثل قانون الشركات الجديد رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وقانون استثمار رأس المال الاجنبى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وقانون السماح المؤقت وتعديل قانون المناجم والمحاجر .. الخ

كما اشتركت بطريق مباشر أو غير مباشر فى انشاء وتدعيم كثير من الشركات والمنشئات الاقتصادية الهامة .

---

(١) يراجع على الاخص : A. Siegfried, *La Crise Britannique au XXe siècle*, Paris 1947

وكان من أهم الخطوات التى اتخذت فى هذا الشأن أيضا انشاء مجلس الانتاج والخدمات ، فأنشىء مجلس الانتاج بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢ · ويبين من المادة الثانية « المعدلة » من هذا المرسوم بقانون أن أغراض مجلس الانتاج كانت تشمل على الاخص :

بحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية ، وما يتعلق بها من مشروعات الرى واستصلاح الاراضى البور والاراضى الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة وتنمية الانتاج الحيوانى ، ومشروعات توليد القوى الكهربائية وانشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الاخرى ، والبحث عن البترول وغيره من المعادن ، وتشجيع الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة وتقوية حركة التصنيع بما يجعل الصناعة موردا رئيسيا للبلاد ، وتنظيم الاسواق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية للصادرات ، والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات وسبل الاستعانة بالمصارف الدولية والاجنبية والانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية ، وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نهضة الانتاج واقتراح ما يلزم من التشريعات لتحقيق هذه الاغراض ·

أما مجلس الخدمات فقد أنشىء بمقتضى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ الذى يتبين منه أن أغراض هذا المجلس هى :

أولا : بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة ·

ثانيا : تقويم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى ·

ثالثا : متابعة المشروعات المختلفة ، بتلقى تقارير الدولة وبتكليف لجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة ·

رابعا : بحث نشاط الهيئات الاهلية المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس بقصد تنسيق جهودها واتمام الافادة منها ·

ويبين من ميزانيات مشروعات الانتاج أن تقدير تكاليف الاعمال المختلفة الواردة بهذه الميزانيات يبلغ ١٩٥ر٤ مليون جنيه اعتمد منها فى ميزانية سنة ٥٣ ـ ١٩٥٤ مبلغ ٢٥ر٤ مليون جنيه وفى ميزانية ٥٤ ـ ١٩٥٥ مبلغ ٤١ر٢ مليون جنيه ، كما فتحت فى ميزانية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ اعتمادات مقدارها ٥٤ر٣ مليون

جنيه فيكون مجموع الاعتمـــادات المفتوحة فى ميزانيات هذه السنوات الثلاث ٩ر١٢٠ مليون جنيه ٠

وتشتمل هذه المشروعات على مشروعات للرى والصرف والخزانات والملاحة والتوسع الزراعى وتعزيز الانتاج الزراعى والحيوانى والمواصـــلات ومشروعات تتعلق بمعمل التكرير والتعدين والسد العالى ومصنع السماد والتنمية والتعمير بمديريتى البحيرة والفيوم ومشروعات أخرى تتولاها هيئات مستقلة ٠

وقد كانت نتيجة هذه الجهود المختلفة وانعكاساتها على بنائنا الاقتصادى محسوسة ظاهرة ، رغم أن تغير الأبنية الاقتصادية وتطورها هو بطبيعته تطور بطىء يحتاج أحيانا لعشرات السنين حتى يمكن أن يؤتى نتيجة ملحوظة ٠ اذ أن البناء الاقتصادى لا يتعلق بظاهرة واحدة أو ببضع ظواهر بعينها فى داخـل اقتصاد معين ، وانما يشمل الأسس الرئيسية والهيكل العام للاقتصاد القومى فى مجموعه ٠

وهكذا بعد أربع سنين فقط نستطيع أن نتبين تحولا ملحوظا بل وفى بعض الاحيان تحولا كاملا فى الخطوط الرئيسية المعيبة الثلاثة التى سبق أن أشرنا اليها كهيكل لاقتصادنا المصرى والتى سبق أن بينا مساوئها وعيوبها بالتفصيل ٠

١ ـ التنمية الصناعية وتأثيرها على الصبغة الزراعية وهيمنة القطن :

فبالنسبة للتنمية الصناعية نجد كل هذه الجهود التى نوهنا عنهـــا والتى تهدف أساسا الى تصنيع اقتصادنا تصنيعا سريعا ٠ وتظهر بوادر النتائج الهامة المشجعة لهذه الجهود فى احصائيات الانتاج الصناعى والمعدنى فى مصر ، فاذا قارنا بين السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٥ وجدنا أن انتاج غزل القطن قد ارتفع من ٨ر٥٢ الى ١ر٧٣ ألف طن أى بزيادة قدرها ٣٨ ٪ تقريبا كما ارتفع انتـــاج المنسوجات من ٢١٠ الى ٧ر٢٤٥ مليون متر مربع والاسمنت من ٨ر١١٢٩ الى ١ر١٣٧١ ألف طن وورق الكرتون من ٢ر٢٠ الى ٩ر٢٨ والسكر من ٢١٨ الى ٢٨٧ والبنزين من ١٩٢ الى ٢٥٩ والكيروسين من ٢١٠ الى ٢٧٥ والفوســـفات من ٧ر٥١٤ الى ٧ر٧٤٦ والمنجنيز من ٤ر١٥٥ الى ٥ر٢١٥ ألف طن أيضا ٠

ولا شك أن هذا مما يزيد فى دخلنا القومى ويرفع من مستوى المعيشة بين الأهلين ، وهو الهدف الرئيسى الذى يرمى اليه أى برنامج للتنمية الاقتصادية ٠ كما أنه مما لا شك فيه أن نمو القطاع الصناعى يكمل القطاع الزراعى ويقلل من مساوئه التى بيناها فيما سبق ٠ كما أن ازدياد الانتاج الصناعى والمعدنى يقلل أيضا من هيمنة محصول القطن على المظاهر المختلفة لاقتصـــادنا القومى وهى الهيمنة التى بينا ضررها بما فيه الكفاية ٠

وهكذا نجد أن الدخل القومى من الصناعات التحويلية قد ارتفع من ٦٩ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥١ الى ٧٣ر٦٤٩ر٠٠٠ فى سنة ١٩٥٣ ثم الى ٩٠ر٤٧٣ر٠٠٠ فى سنة ١٩٥٤ أى بزيادة تبلغ حوالى ٢٢ر٨ ٪ تقريبا فى مدى ثلاث سنوات ، رغم أن سنة ١٩٥١ كانت تمثل قمة الرواج فى الدورة الاقتصادية العامة Cycle économique général ، وان السنوات التى أعقبتها كانت سنوات هبوط عام فى العالم بأسره نتيجة لهذه الدورة الاقتصادية · كذلك ارتفع الدخل القومى من المناجم والمحاجر من ٢ر٥٢٣ر٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ الى ٧ر١٧٦ر٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٤ أى بزيادة تصل الى حوالى ٢٠٠ ٪ كما ارتفع دخلنا من الغاز والكهرباء من ٢ر١٧٤ر٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ الى ٤ر٧٢١ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٤ أى بزيادة تصل هنا الى أكثر من ١٠٠ ٪ ·

هذا بينما لم يتعد الدخل القومى من الزراعة ٣١٠ر١٥٣ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٤ بعد أن كان ٣٤٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥١ · وهذا الانخفاض البسيط راجع طبعا الى ظروف الدورة الاقتصادية العالمية ولكنه بالمقارنة بتطور الدخل القومى من الصناعة التحويلية والمناجم والمحاجر والغاز والكهرباء يعطينا فكرة واضحة ومشجعة عن تقدم وتطور هذه الافرع العامة من نشاطنا الاقتصادى ·

٢ – تراجع السيطرة الاقتصادية البريطانية :

وهنا نجد تراجعا كاملا لهذه السيطرة البغيضة التى ظلت جاثمة على اقتصادنا المصرى لأكثر من نصف قرن ·

واذا كان التأثير الاقتصادى ينتقل على معبرين رئيسيين هما التجارة الخارجية وتحركات رءوس الأموال ، فاننا نجد أن التجارة الخارجية لم تعد فى تلك الفترة معتمدة تماما على السوق البريطانى كما كان الأمر من قبل ·

ففيما يتعلق بالواردات نجد أن نصيب انجلترا فى هذه الواردات قد نقص كثيرا منذ سنة ١٩٥١ فبعد أن كان نصيب انجلترا فى وارداتنا ١٤ر٩ ٪ فى سنة ١٩٥١ تناقصت هذه النسبة الى ١٣ ٪ سنة ١٩٥٢ ثم ٩ر٧ ٪ – سنة ١٩٥٣ · واذا كانت هذه النسبة قد ارتفعت قليلا الى ١٢ر٧ ٪ سنة ١٩٥٤، ١٢ر٨ ٪ سنة ١٩٥٥ ، الا أنها ظلت منخفضة عن مستوى سنة ١٩٥١ ، سنة ١٩٥٢ · وعلى أية حال فان هذه النسب لا تقارن بما كانت عليه الحال فيما بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ اذ كان متوسط نسبة نصيب انجلترا فى وارداتنا ٢٥ر٣ ٪ طوال هذه الفترة ·

أما بالنسبة للصادرات فالتطور أكبر وأسرع فبعد أن كان نصيب انجلترا فى صادراتنا يصل الى ١٩ر٢ ٪ من مجموع هذه الصادرات سنة ١٩٥١ نجد أن

هذه النسبة قد انخفضت الى ٤ر٤ ٪ سنة ١٩٥٢ وهو انخفاض هائل كما نرى. وبعد ارتفاع بسيط فى سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ (٨ر١٠ ٪ ، ٤ر١٠ ٪ على التوالى) نجد أن هذه النسبة تعود الى ٧ر٥ ٪ فى سنة ١٩٥٥ .

وبذلك لم تعد مصر تعتمد على انجلترا فى تصريف صادراتها أو الحصول على وارداتها . والمتأمل لجداول احصائيات التجارة الخارجية مع البلاد المختلفة يجد أن هذه التجارة الخارجية قد أصبحت أحسن وأعدل توزيعا عن ذى قبل ، بحيث لم يعد هناك بلد واحد أو اثنان يستأثران بالاهمية الكبرى فى هذه العلاقات التجارية ، بالطريقة المعيبة التى كانت سائدة فيما قبل والتى كانت تؤدى الى الانتقاص من سيادتنا الاقتصادية باعتماد تجارتنا الخارجية على بلد واحد فقط .

ولكن هذه الصلة التجارية مع انجلترا انخفضت أكثر وأكثر الى حد الانقطاع نظرا لظروف الحرب وقطع العلاقات مع انجلترا ، كما أن السبيل انقطع تماما على سيطرة رأس المال البريطانى والاجنبى عموما بصدور القوانين الاقتصادية فى الفترة التالية لصدور الدستور الجديد والتى سنستعرضها فيما يلى .

ثانيا : الفترة اللاحقة على صدور الدستور الجديد ؟

وبصدور الدستور الجديد أصبحت تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة أهدافا دستورية نصت عليها المادة السابعة من الدستور كما بينت الطريق العلمى المؤدى لها اذ قضت بأن « ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة . »

وكانت الحاجة قد دعت الى تنسيق المجهودات التى تبذل للنهوض والتنمية الاقتصادية وارسائها على أساس علمى سليم ، فصدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ فى ٩ مارس سنة ١٩٥٥ بانشاء لجنة التخطيط القومى فكان خير مقدمة لما نص عليه الدستور من سياسة اقتصادية ايجابية فعالة (١) .

وقد أكد ما جاء بهذا القانون قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى الذى نص فى مادته الاولى على أن « توضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وتتضمن أهدافا رئيسية تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة وتنفذ هذه الخطة على مراحل محددة المدة يبين فى كل منها معدل التنمية المطلوب ووسائل تحقيقه » .

---

(١) انظر مقالنا فى « السياسة الاقتصادية الايجابية فى دستور الشعب » جريدة الاخبار فى ١٩٥٦/٢/١ .

ومن أهم الخطوات الايجابية التى خطتها مصر فى هذا الصدد انشاء « المؤسسة الاقتصادية » بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ · فهذه المؤسسة التى يتكون رأس مالها من : أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال شركات المساهمة ورؤوس أموال المؤسسات العامة التى يكون من أغراضها مباشرة النشاط التجارى أو الصناعى أو الزراعى أو العقارى والتى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، تهدف الى عدة أغراض عامة :

١ ــ تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمالى ·

٢ ــ وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها ·

٣ ــ القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والاشراف على المؤسسات العامة الاخرى التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى ، ووضع البرامج الكفيلة بتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة فى هذا النشاط ·

وذلك عن طريق :

١ ــ انشاء شركات أو منشآت تجارية أو مالية أو صناعية أو زراعية أو عقارية ·

٢ ــ زيادة أو انقاص أموالها المستثمرة فى المشروعات التى ساهم فيها وذلك بغير اخلال بالحقوق والضمانات المكتسبة بمقتضى القوانين ·

٣ ــ تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق شرائها أو الاكتتاب فيها ·

٤ ــ عقد قروض مع الحكومة أو البنوك أو الحكومات أو الهيئات الأجنبية والمؤسسات الدولية وأصدار سندات فى مصر أو فى الخارج للحصول على الاموال اللازمة لاعمالها ·

ولا شك أن هذه المؤسسة تعتبر أداة قوية فعالة تستطيع أن تقوم بدور كبير فى سبيل تحقيق الهدف الاقتصادى الذى تتجه اليه الآن كل الجهود · خصوصا وان مثل هذا النظام قد أثبتت التجربة صلاحيته وحقق نجاحا ضخما فى الهند ، وفى ايطاليا منذ سنة ١٩٣١ ، حيث نجحت مؤسسة الانهاض الاقتصادى I.R.I. على الأخص ، فى اجتذاب كميات ضخمة من رؤوس الاموال التى وثقت فى ثبات الاوراق المالية التى تصدرها ، والتى وجهتها نحو برامج التنمية الاقتصادية فأتت بأحسن النتائج ·

واذا كانت هذه هى الخطوات التى اتخذت فى سبيل التنمية الاقتصادية فان عدة قوانين أخرى صدرت لتضع حدا لسيطرة رأس المـــال الاجنبى ، وتقتلع من جذوره هذا السرطان الذى كان متغلغلا ومسيطرا فى أهم وأدق مراكز اقتصادنا المصرى • فصدرت قرارات رئيس الجمهورية بالقوانين رقم ٢٢ و٢٣ و٢٤ الخاصة بتمصير البنوك وهيئات التأمين وأعمال الوكالة التجارية، وقصرها على المصريين• فهذه الأنواع الثلاثة من النشاط الاقتصادى هى عصب الحياة الاقتصـــادية الحديثة ، وسيطرة رأس المال الاجنبى عليها أو حتى مجرد تدخله فيها ، يعطى نقطة ارتكاز أساسية للنفوذ الاجنبى ، ويترك الباب مفتوحا للسيطرة المـــالية والاقتصادية الاجنبية التى عانينا منها طويلا •

ولكن هذا لا يعنى أن الباب قد قفل فى وجه رأس المال الاجنبى الذى لا يبغى سيطرة ولا نفوذا ، وانما يقبل ليشاركنا فى برامج التنمية أو للاستفادة من كسب عادل مشروع ، فان قانون استثمار رأس المال الاجنبى رقم ١٥٦ لســـنة ١٩٥٣ لا يزال قائما بما فيه من تسهيل وتيسير على رأس المال الاجنبى وتشـــجيع له للمساهمة فى نهضتنا الاقتصادية الحاضرة • وان فى قيام هذا القـــانون لأبلغ دليل على أن كل ما نبتغيه هو تأمين المراكز الاساسية لاقتصادنا القومى وقطـــع السبيل على سيطرة رأس المال الاجنبى ، وان رحبنا بكل مشاركة أو استفادة مشروعة عادلة •

❖

واننا بعد كل هذه الخطوات الجادة الموفقة لنأمل فى مستقبل باهر باســم لاقتصادنا القومى الذى عرف أتجاهه الصحيح ووضع له الاساس العلمى الواضح• وانا لواثقون من أن هذه النهضة المباركة ستأتى أكلهـــا فى أقرب وقت وعلى أحسن سبيل •

دكتور جاد لبيب

مشكلتا اللحم والعلف (١)

يكفى أن نعلم أن الدخل الاهلى من الانتاج الحيوانى وحده بلغ فى عام ١٩٥٦ نحو ٧٩ مليون جنيه وذلك عدا الدواجن ومنتجاتها التى بلغت قيمتها ١٤ مليون جنيه بينما كان الدخل الاهلى من الزراعة ٣٠٣ ملايين من الجنيهات ٠

ومعنى ذلك أن الانتاج الحيوانى يمثل نحو ١٨ر٧ فى المائة من مجموع الدخل الاهلى الزراعى ، بل انه يمثل أكثر من ٦٠ فى المـــائة من قيمة الدخل الزراعى الناتج من محصول القطن ذاته ٠ هذا ولم يتضمن التقدير السابق ما يمكن أن تفيده البلاد من المواشى وغير ذلك مثل العمل الذى تؤديه للفلاح والسماد البلدى اللازم لحفظ خصوبة الارض وزيادة غلتها من المحاصيل وكذا الدخل النـــاتج من صناعة الالبان ومنتجاتها ومخلفات الذبح وغير ذلك ٠

وفيما يلى آخر احصاء يمثل الدخل الاهلى الزراعى عام ١٩٥٦ ٠

موارد الدخـــل :

الحاصـــلات الزراعية	٣٠٣	مليون جنيه
الخضـــــــروات	١٦	مليون جنيه
الفـــــــاكهة	١٦	مليون جنيه
الجمـــــــلة	٣٣٥	مليون جنيه
المنتجـــات الحيـــوانية :		
المواشى المذبوحـــة	٤٥	مليون جنيه
الالبان ومنتجاتها والصوف	٣٤	مليون جنيه
الجمـــــــلة	٧٩	مليون جنيه
الدواجن ومنتجاتهـــا	١٤	مليون جنيه
المجموع الكلى	٤٢٨	مليون جنيه

مما تقدم يظهر بوضوح أهمية الانتاج الحيوانى ومركزه بين عناصر الانتاج العام ، هذا بالاضافة الى أن للمنتجات الحيوانية أثرها البالغ فى غذاء الانســان لانها تمده بعناصر أساسية لا غنى عنها فى تكوين الجسم السليم ٠ ونقص هذه العناصر يعد من أهم أسباب انتشار أمراض سوء التغذية بينما يؤثر توفرهـــا تأثيرا شديدا فى نمو الجسم نموا طبيعيا وفى المحافظة على قواه العقلية وزيادة الكفاءة الانتاجية عند أفراد الشعب ٠

حتى أن استهلاك المنتجات الحيوانية أصبح هو المقياس لمدى ما بلغته أى أمة من رقى فى فهمها الغذائى ووعيها الصحى ٠

---

(١) عن غرفة صناعة الاعلاف المصرية ٠

وليس من شك فى أن مصر تشكو نقصا كبيرا فى الاغذية المســـتمدة من مصادر حيوانية ، الامر الذى دعانا لان نستورد فى عام ١٩٥٦ وحده من المواشى واللحوم المثلجة والمحفوظة بما قيمته ١٫٧٤٢٫٨٠٠ جنيه ربما كان أغلبها بالعملة الصعبة التى نحن فى أشد الحاجة اليها فيما هو أجدى على البلاد • وأنها والله لظاهرة شاذة تتعارض مع وضع بلادنا الزراعى لاننا نســـتطيع لو نحن آمنا بأهمية الانتاج الحيوانى ورعيناه أن نعوض هذا الذى ينقصنا •

والجدول التالى يبين مدى الفرق الواضح بين نصيب الفرد فى مصر وفى غيرها من الدول من المنتجات الحيوانية :

الدولـــة	متوسط نصيب الفـــرد بالكيلو جرام سنويا من :		
	اللحـــوم	الالبان ومنتجاتها	البيض
مصر	٧٠	٥٥٠	١٠
بريطانيا	٥٠	٢١٢	١١
الدانيمرك	٦٥	٢٢١	٩٠
الولايات المتحـدة	٧٤	٢٨٩	٢١

من كل ما تقدم يظهر بوضوح أن مصر فى مسيس الحاجة الى العناية بثروتها الحيوانية لتوفير اللحم واللبن وسائر المنتجات الاخرى لأفراد الشعب • ولعل سبب النقص فى الانتاج الحيوانى بمصر يرجع الى عاملين رئيسيين هما عـــلى التـــوالى :

١ ــ نقص عدد الحيوانات وضعف الانتاج فى الحيوانات الاهلية •

٢ ــ عدم وفرة الأعلاف ذات القيمـــة الغذائية المتزنة مما جعل المربين يحجمون عن التربية لتحملهم تكاليف باهظة وعدم حصولهم على ربح مجز •

ومن الحقائق الثابتة انه لا يمكن زيادة حمـولة الارض فى مصر من المواشى بالنسبة المطلوبة وبالتالى لا يمكن حاليا تربية المواشى بنسبة كبيرة لضـــيق الرقعة الزراعية ولعدم وجود مراع طبيعية بالبلاد • والى أن تمهد السبل لايجاد تلك المراعى يمكن أن يقال أن الحل السليم لهذه المشكلة ينحصر فى شقين :

الاول ــ تحسين الصفات الانتاجية الوراثية للحيوانات الزراعية بايجـــاد هجين من الماشية تعطى كمية أكبر من اللحـــم واللبن فى أقصر وقت وبكمية غذاء أقل •

وهذا بطبيعته قد يستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا وخاصة بين حيوانات كحيوانات مصر التى أهمل شأنها قرونا طويلة ولكن ذلك يجب ألا يدعونا الى اليأس مهما تحملنا فى سبيله من جهد أو مال •

الثانى – وهو الأهم والأقرب – أن نبدأ بتحسين ظروف البيئة للحيوانات المصرية وفى مقدمتها تصحيح التغذية لانها تعتبر الخطوة الاولى لاظهار الصفات الانتاجية الوراثية للحيوانات ٠

نظم التغذية فى مصر

من المعروف أن صحة الحيوانات فى بلادنا تتحسن كثيرا فى موسم البرسيم فيزداد الادرار فى مواشى اللبن ويسرع نمو المواشى كما يزداد وزن مواشى التسمين وقوة مواشى العمل ٠ ويرجع السبب فى ذلك الى أن البرسيم يعتبر من مواد العلف المواشى بل وفى أثنائها طبقا لأصول التغذية العلمية الصحيحة الى عليفة غنيـة متزنة الى جانب ما يعطى لها من المواد المالئة كالدريس والتبن وغيرهما ٠

غير أن موسم البرسيم فى مصر لا يطول أكثر من بضعة شهور تحتاج بعدها المواشى بل وفى أثنائها طبقا لأصول التغذية العلمية الصحيحة الى عليقة غنية متزنة الى جانب ما يعطى لها من المواد المالئة كالدريس والتبن وغيرهما ٠

وكان الفلاح المصرى فيما مضى قد اعتاد أن يغذى حيواناته خلال تلك الفترة على الحبوب كالفول والشعير والذرة ، ولكن نظرا لارتفاع أسعار هذه الحبوب ، ولعدم المام الفلاح بالكثير من أصول التربية أخذ يقلل من كمية ما يقدمه للحيوان منها شيئا فشيئا الامر الذى أثر على انتاج الحيوان من لحم ولبن بل وعـــلى صـــحته ٠

وجاءت بعد ذلك فترة التفت فيها البعض الى مخلفات بعض الصناعات كالردة ورجيع الكون ومخلفات صناعة النشا وكسب بذرة القطن الذى بدأ استعماله أول ما بدأ لدى بعض الهيئات العلميـــة والحكومية فى الوقت الذى كان النـــاس يستخدمونه فى الوقود والتسميد وغير ذلك ٠

وحينما ظهر أثر الكسب فى التغذية انتشر استخدامه بين الفـــلاحين حتى أصبحت مصر تستهلك كل انتاجها منه وهو يتراوح بين ٣٥٠ و٤٥٠ ألف طن سنويا ٠ فعمدت الحكومة الى منع تصديره للخارج كما وضعت قواعد لتنظيـــم تداوله وتوزيعه على المربين ، وحظرت استخدامه لغير علف الحيوان ٠

وفعلت الحكومة مثل ذلك بالنسبة للردة ورجيع الكون ٠ وهكذا أخـــذ المصريون يتعودون مع مرور الايام على استخدام المخلفات فى تغذية حيواناتهم ٠ الا أنهم كانوا وما يزالون بحاجة الى الخبرة والدراية الفنية لتركيب الاعـــلاف الصناعية تركيبا صحيحا وذلك بالاضافة الى أن كميات الكسب المنتجة محليا لم تكن بكافية لسد احتياجات المربين ٠

وفيما يلى عدد المواشى فى مصر طبقا لاحصاء عام ١٩٥٥ :

	كبيرة	متوسطة	صغيرة	الجملة
الابقار	٦٧٦ر٦٣٢	٢٧٥ر١٨١	٣١٠ر٢٩٤	١ر٣٦٢ر١٠٨
الجاموس	٧٩١ر١٥١	٣٠٥ر٩٦١	٢٢٥ر٩٠٨	١ر٣٢٣ر٠٢٠
المجموع	٢ر٦٨٥ر١٢٨			

فاذا فرضنا أن نصف هذا العدد فقط مواشى تربية « أى تسمين ولبن » وهى التى ستتغذى على العلائق المركزة وان النصف الاخر مواشى عمل قد لا تحتاج الى هذه العلائق · فان ذلك يعنى أن عدد المواشى التى يلزم تغذيتها ١ر٣٤٢ر٥٠٠ رأس ·

ولما كانت فترة التغذية على العليقة الجافة تقرب من ٧ أشهر فى السنة تحتاج الرأس الواحدة فيها « بمعدل ٤ كيلوجرامات على الاقل يوميا » أى ٤ × ٢١٠ يوم = ٨٤٠ كيلوجراما فى السنة وبهذا تصبح حاجة البلاد من العلائق المركزة اللازمة لمواشى التربية سنويا ١ر٣٤٢ر٥٠٠ × ٠ر٨٤٠ = ١ر١٢٧ر٧٠٠ طن سنويا · وهو ما أيدته فى تقريرها هيئة النقطة الرابعة الذى نشر أخيرا فى الشرق الاوسط من أن حاجة مصر من العليقة المركزة لا يقل عن ١ ¼ مليون طن فى السنة · وهو ما ينطق بأن كميات الكسب الناتجة جميعها لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى بل ولا حتى نصفه · الامر الذى دعا المسئولين فيما مضى الى فرض قيود شديدة على حاجة المربين منه حتى انه لم يكن يصرف الا لمن لديه ١٥ رأسا من الماشية على الاقل · أما صغار المربين والمزارعين فلم يكونوا يستطيعون الحصول عليه الا من السوق السوداء وبأسعار كانت تصل فى بعض الاحيان الى ١٨ جنيها للطن الواحد · بينما سعره الرسمى ٧ جنيهات فقط ·

ونظرا لما لابس موضوع تداول الكسب من صعاب جمة واسراف البعض فى استعماله رغم عدم كفاية المنتج منه على النحو الذى أسلفناه فقد اتجهت نية حكومة الثورة الى تصنيع جميع كميات الكسب وانتاج أعلاف ذات قيمة غذائية متزنة بتكاليف مناسبة وذلك رغبة منها فى تحسين الانتاج الحيوانى ورفع مستواه وسد هذا النقص فى العلائق وبهذا يمكن توفيرها بكميات تفى بتغذية الحيوان لكل راغب فيها من المربين صغيرا كان أو كبيرا · وتحقيقا لهذه الاغراض وبعد دراسات وأبحاث استمرت عدة شهور صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ الذى نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ « عدد ٥ مكرر» بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته كما صدر القرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ من السيد وزير التموين وهو منشور بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر ب فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول علف الحيوان المصنوع · وهما يتضمنان مواصفات مواد العلف الاولية وتحريم عرضها للبيع كمواد خام

وفرض عقوبات شديدة على من يخالف أحكامها أو أحكام القرارات التموينيـــة الاخرى الخاصة بالاسعار والتخزين وغير ذلك ٠

كما أصدر السيد وزير الزراعة أيضا عدة قرارات وزارية خاصة بمواصفات العلف المصنع وتعبئته وطرق أخذ العينات منه‌دوريا لتحليلها ٠٠ الخ ٠

حدث كل ذلك بعد أن نجحت التجارب التى قام بها الفنيون فى الجامعات والحكومة والتى ثبت منها أن التغـــذية على الكسب وحده ضارة ولا بد من استعمال علائق متزنة وعلى أساس علمى صحيح ٠ الامر الذى حـــدا بالكثيرين الى انشاء مصانع لعلف الحيوان زاد عددها على المائة وخمسين مصنعا منتشرة فى أنحاء البلاد على الوجه الآتى :

القـــاهرة	٢٤ مصنعا	الشرقية	٦ مصانع
الجيزة	١٢ مصنعا	الدقهلية	١٤ مصنعا
القليوبية	٦ مصانع	الفؤادة	٢ مصنع
الاسكندرية	٣٢ مصنعا	ســـوهاج	٢١ مصنعا
البحيرة	٣ مصانع	المنيا	١ مصنع
الغربية	١٦ مصنعا	أســـيوط	٨ مصانع

وبعد أن ظهر من معـــاينتها امكان القيام بتصنيع جميع امكانيات الكسب المنتجة محليا طبقا للشروط التى وضعها الفنيون فى وزارات الزراعة والتموين والصناعة الذين أعطيت لهم صفة الضبطية القضائية للتأكد من تنفيذ ذلك ٠

ووضع للعلف الموحد الذى كلفت المصـــانع القيام بانتاجه ليمكن البدء به للانتقال بالمربين من مرحلة التغذية بالكسب الخالص اليه كعليقة متزنة ــ وضع لهذا العلف سعر موحد روعى فيه أن يكون فى متناول الجميع وأن لا يتعدى ربح المصنع فيه بعد التكلفة ٢٥ قرشا للطن ٠

فجعل سعر الطن من العلف النـــاعم ١٠٫٤٠٠ للجملة و١١٫٨٠٠ للتجزئة ٠

وجعل سعر الطن من العلف المضغوط ١٠٫٩٠٠ للجملة و١٢٫٤٠٠ للتجزئة ٠

وقد أقبلت الحيوانات المصرية على اختلاف الغرض من تربيتها سواء كانت للبن أو للتسمين أو للعمل على هذا العلف اقبالا لم يكن منتظرا سواء لدى كبار المربيين أو صغارهم أو لدى الهيئات الحكومية والعلمية ، وليس أدل على ذلك من شهادة المشرفين على الانتاج الحيوانى فى كليات الزراعة بالجـــامعات وفى الاصلاح الزراعى والمزارع الحكومية ومستوردى الماشية وكبار المربين وعلى رأسهم السيد/أمرالله بليغ رئيس لجنة الزراعة بمجلس الامة خاصة وان هذا العلف يدخل الكسب فى تركيبه بنسبة ٦٥ ٪ ٠

فقد بلغ ما أنتج من العلف الموحد فى بضعة الشهور الماضية نحو مائتى ألف طن وزع منها أكثر من ١٧٥٫٠٠٠ طن ٠ أما ما أشاعه بعض المغرضين من أن

المواشى لا تقبل على هذا العلف اقبالها على الكسب فهو كلام لا يستند الى أساس من الصحة أو الواقع • كلام له خبىء يقصد به العودة بنا الى الكسب وسوقهـــا السوداء •

مزايا استعمال العلف :

يتكون علف التموين طبقا للمواصفات الموضوعة من :

١ ــ كسب بذرة القطن المقشور ... ... بنسبة ٦٥ ٪
٢ ــ الردة ... ... بنسبة ٢٠ ٪
٣ ــ الرجيـــع ... ... بنسبة ١٢ ٪
٤ ــ كربونات الكلســيوم ... ... بنسبة ٢ ٪
٥ ــ ملح الطعـــام ... ... بنسبة ١ ٪

والتغذية بهذا العلف الموحد لا تقارن بالتغذية على الكسب الصافى وحـــده لعدة أسباب نوجزها فيما يلى :

أولا ــ القيمة الغذائية للعلف أعلى بكثير منها فى الكسب خاصة وان قيمة كل علف تتوقف على قيمة المواد المهضومة من مركباته ــ لا على هذه المركبات ــ لان المواد غير المهضومة منها تخرج فى الروث ولا يستفيد منها جسم الحيوان ولا تدخل فى انتاجه •

ويكفى أن تعلم أن نسبة الكربوايدرات الذائبة المهضـــومة فى الكسب ١٥ر٢٣ ٪
وفى الردة ... ... ٤٧ر٤٨ ٪
وفى الرجيع ... ... ٣٠ر٨٧ ٪
وأن القيمة الغذائية كمعادل نشأ حقيقى فى الكسب ... ... ٥٤ر٧٢ ٪ كجم
وفى الردة ... ... ٥٩ر٧١ ٪
وفى الرجيع ... ... ٦٥ر٢٩ ٪

وهذا يقطع بأن القيمة الغذائية للعلف كمخلوط مقدرة كمعادل نشا أعلى منها فى حالة التغذية على الكسب الصـــافى وانه بخلط هذه المـــواد يحدث الاتزان المطلوب ما بين مجموع المواد النشوية المهضومة والمواد البروتينية المهضـــومة بوجه عام •

ثانيا ــ الكسب بطبيعته مادة ممسكة فى حين أن الردة مادة ملينة فهى تعمل على ضياع أثر الكسب الممسك عند خلطها به •

ثالثا ــ ارتفاع نسبة الالياف فى الكسب تؤدى فى حالة التغـــذية عليه وبكميات كبيرة دون رابط ــ كما كان يفعل أغلب الزراع والمربين ــ الى نفوق كثير من الحيوانات وذلك نتيجة تكون كرات كبيرة من المواد السيليلوزية والزغب وتراكمها داخل الامعاء فتعمل على انسدادها •

رابعا ــ دلت التجارب على أن الاسراف فى تغذية الحيوانات على الكسب وحده سنوات وبكميات كبيرة أدى الى عقمها وفى هذا خسارة كبيرة على المربين وعلى الثروة الحيوانية فى البلاد •

خامسا ـ التغذية على الكسب وحده ـ مع ارتفاع نسبة البروتين به ـ فيها فقدان لكميات كبيرة من أزوت البروتين فى البول « خصوصـــا فى الحيوانات التامة النمو » وفى هذه الحالة نكون قد فقدنا كميات كبيرة من البروتين الغالى الثمن دون الاستفادة منها على الوجه الصحيح ٠

وفى هذه الحالة يضطر الحيوان لاســـتعمال البروتين كمصدر للمجهـــود الحرارى مع أن قواعد التغذية الصحيحة تنادى بأن يكون مصدرها فى الغذاء من المواد النشوية والدهنية الرخيصة بالنسبة للبروتين ٠

سادسا ـ العلف متوفر الآن فى كل مكان وفى متناول الجميع وتتراوح أسعار الطن من العلف الناعم بين ٤٠٠م و١٠ جنيهات للجملة و١١ جنيها للتجزئة بينما كان الكسب محرما على صغار المربين وهم الذين يقتنون نحو ٨٥ ٪ من الحيوانات فى مصر ولم يكن بمقدورهم الحصول عليه الا من السوق السوداء وبأسعار تتراوح بين ١٥ و٢٠ جنيها للطن ٠

ويكفى دليلا على ذلك ما نلمســه الان من عدم وجـــود شكاوى من المربين الحقيقيين بأنهم لا يجدون الغذاء لمواشيهم فى حين أنه فى مثل هذا الوقت من العام الماضى كانت تنهال طلبات الكسب على وزارة التموين بالالاف ٠ مما يقطع بأن تلك اللهفة على الكسب كانت مصطنعة للاتجار به فى السوق السوداء والذين كانوا يدفعون الثمن آخر الامر باهظا هم صغار المربين ٠

سابعا ـ لا شك أن تنويع الغذاء للحيوانات أفضل من تغذيتهـــا على مادة علف واحدة ٠ لان التنويع طبقا للقواعد البيولوجية المقررة فى التغذية ـ يعطى الفرصة للحيوانات لسد احتياجاتها المختلفة من الفيتامينات والاحماض الامينية الضرورية والاملاح المعدنية والمركبات الغذائية الاساسية ٠

ثامنا ـ هناك فوائد أخرى كثيرة تعود على الحيوانات من وجود الكلســيوم والملح فى العلف فى تنظيم الجهـــاز الدورى والعصبى وتكوين الكالســـيوم والصوديوم الضروريين لانتاج اللبن وتحضير الاحماض اللازمة للهضـــم وزيادة الشهية للأكل وغير ذلك ٠

ولهذا كانت التغذية على العلف أفضل بكثير من التغذية على الكسب وحده ٠ اذ أنه من المسلم به قطعا أن التغذية على العليقة المتزنة المصنوعة على أسس علمية سليمة لا يمكن مقارنتها باستعمال الكسب وحده كغذاء للمواشى ٠

فاذا سلمنا بمبدأ التصنيع الذى تسير عليـــه كافة الدول المتحضرة وهو ما أخذت به حكومة الثورة بعد دراسة مستفيضة ـ وسلمنا بأن الانتاج الحيوانى فى مصر لا يمكن أن تقوم له قائمة بدون التغذية الصحيحة والعمـــل على توفير

العلائق المتزنة لجميع المربين والمزارعين وخاصة صغارهم وتعميمها بأسعار تشجيع على التربية وتنمية الثروة الحيوانية ٠

لذلك رأى السادة وزراء التموين والاصلاح والزراعة والصناعة ــ متعاونين ــ ضرورة النهوض بصناعة الأعـــلاف وحظر تداول الكسب الذى كثرت الشكوى منه رغم انه لم يكن يكفى حاجة البلاد وذلك بعد أن قامت عدة لجان فنية ضمت الكثير من حضرات أساتذة الجامعات ومن المختصين فى فروع الانتاج الحيوانى والتغذية سواء من الناحيتين العلمية والعملية ٠

فصدر قانون تنظيم صناعة الاعلاف والقرارات المنفذة له على وجـــه يضمن تماما سلامة هذه الصناعة الناشئة اذا ما أحكمت الرقابة عليها ٠

وقامت مصانع العلف بمهمة التصنيع فى الحدود التى رســـمت لها ولولا ما اعترض التصنيع من عقبات ــ شأنه فى ذلك شأن كل صناعة ناشئة ــ لبلغ حد الكمال ولما يمض عليه عام واحد ٠

أما هذه العقبات التى ننادى بازالتها من طريق هذه الصناعة حتى تصـــل الى ما نرجوه لها والتى يعمل السادة الوزراء المختصون على تذليلها وهى ما ترجو الغرفة من ممثلى الامة المحترمين مشكورين أن يساهموا أيضا فى ازالتها ٠

وأهم هذه العقبات هى :

١ ــ عدم قيام بنك التسليف الزراعى والتعاونى « المنوط به عملية توزيـــع العلف » بنقل ما تنتجه المصانع من أعلاف أولا بأول الى شونه بالأقاليم وتعميم توزيعه على المزارعين والمربين بالنقد أو بالأجل شأنه فى ذلك شأن الاســـمدة والبذور اذ أن حاجة الفلاح الى العلف لا تقل عن حاجته اليهما ٠ ولعل هذا هو الهدف الذى أدخل على أساسه بنك التسليف الزراعى فى عملية العلف أول الامر بالاضافة الى اشرافه على عملية التصنيع ذاتها ٠ ولو أزيلت هذه العقبـــة وقام البنك بتعميم توزيع العلف بحيث يصـــل الى كل مزارع وكل مرب لأتت فكرة التصنيع ثمرتها المرجوة من رفع مستوى الانتاج الحيوانى وزيادته ٠

٢ ــ عدم احكام الرقابة على المعاصر والمصانع الامر الذى أدى الى :

أ) تسرب الكسب الخام من بعض هذه المعاصر والمصانع وبيعه فى السوق السوداء باغراء من تجار الكسب السابقين ونهازى الفرص ٠

ب) تهاون بعض المصانع لارضاء بعض عملائها من الجهلة فى طريقة التصنيع واخراج العلف غير متجانس لاظهار الكسب فيه ٠

وقد نشأ ذلك نتيجة لتعدد جهات الاختصاص مما يجعل كل جهة منها تعتمد على الاخرى ٠

٣ ــ أصدار تسعيرة العلف الحالية خالية من ثمن الفوارغ مما سبب كثيرا من المتاعب · ولعل العلف هو السلعة الوحيدة التى سعرت بدون فوارغ ·

٤ ــ عدم قيام الجهات المختصة بالدعاية اللازمة لتفهيـــم المستهلكين فوائد الاعلاف وضرورتها ·

٥ ــ احجام تجار الكسب السابقين عن الاتجار فى العلف وقيامهم بعمـــل دعاية ضده أملا فى أن يلغى نظام التصنيع ويعود الاتجار بالكسب فى السوق السوداء سيرته الاولى ·

٦ ــ ضعف الرقابة على مصادر خامات مثل الرجيع والردة مما قد يتسبب عنه ضعف ثقة المستهلك فى العلف نتيجـــة لاهمال أصحاب المطاحن والمضارب لان العلف الناتج منها لا يحتمل التخزين ·

٧ ــ ما يراه البعض من أن سعر العلف الحالى مرتفع نوعا على الرغم من أن الربح الصناعى للطن ٢٥ قرشا فقط وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الخامات التى يتكون منها العلف ·

يستخلص من كل ما تقدم أن سياسة تصنيع الأعلاف فى ذاتها سياســـة حكيمة سليمة قائمة على أساس علمى صحيح ولا تقبل الجدل الا من متعنت ذى غرض لا يمت الى الصالح العام بسبب ·

ورب معترض يقول أن أصحاب مصانع الأعلاف فى مصر بينهم بعض الدخلاء الذين كان جل همهم الحصول على حصـــة من الكسب للاتجار بها فى السوق السوداء وان أمثال هؤلاء لا يمكن أن تكون مصانعهم مستوفاة يمكن الاعتمـــاد عليهـــا ·

فلئن صدق هذا الاعتراض على بعض المصانع فى المـــاضى فانه لا يمكن أن يستمر بعد أن قرر السيد وزير التموين ضرورة تجهيز المصانع عند بدء الموسم القادم بآلات العلف المضغوط التى يبلغ ثمن الآلة منها بضعة آلاف من الجنيهات وبعد أن استجاب الجادون فى الصناعة لهذا القرار ودفعوا معجل ثمنها ورسوم الاستيراد المصرفية عنها وقد بلغت قيمة الآلات المطلوبة ما يزيد على المائة ألف جنيه · وفى ذلك ما يزيل مخاوف المترددين من وجود الدخلاء فى هذه الصناعة ·

وترجو الغرفة من السادة أعضاء مجلس الامة ــ وهم الذين ينطقون باســم الشعب ويرعون مصالحه ــ أن تكون توصياتهم دافعة للنهوض بهذه الصناعة لما فى ذلك من نفع سيعود على السواد الأعظم من صغار المزارعين والمربين ·

وان الغرفة ليشرفها أن تضع تحت أنظار ممثلى الامة الذين لا يهدفون سوى تحقيق الصالح العام بعض الحلول التى تراها كفيلة بالنهـــوض بهذه الصناعة

وازالة ما أشرنا اليه من عقبات يعود الضرر منها بصفة مباشرة على سواد الشعب ٠

أولا ـ العمل على نشر الأعلاف المصنعة بين صغار الفلاحين والمربين عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى تنفيذا لتوصية السيدين وزيرى التموين والمالية بالنيابة وذلك بأن يقوم بنك التسليف بتوزيع الاعلاف بالاجل مع السلف الزراعية المختلفة اسوة بالاسمدة والتقاوى وخلافها ٠

ورب معترض يقول ان فى ذلك اجبارا لصغار المزارعين لا مبرر له فنقول ردا على ذلك ان المصلحة العامة دائمة مفضلة وان لهذا الامر سوابق قبل ذلك عندما تقرر ضرورة توزيع الاسمدة والمبيدات والتقاوى المنتقاة مع السلف النقدية حتى تبين للفلاح بعد ذلك فائدتها وأصبح مقبلا عليها من تلقاء نفسه ٠ ولا يخفى على فطنة حضرات السادة أعضاء مجلس الامة أن فى تسهيل الاعلاف بالاجل للفلاحين زيادة كبيرة فى الثروة الحيوانية لان ذلك سيدفع الكثيرين منهم الى تربية الماشية عندما يجدون أن من السهل الحصول على الاعلاف ٠

ثانيا ـ التوصية بأن تكون هناك ادارة موحدة للعلف تشرف على كل ما يختص به من انتاج ومواصفات وخامات وتوزيع وخلافه لان فى تعدد هذه الجهات فى الوزارات المختلفة ما يضعف الرقابة على الانتاج وما ينبنى عليه صدور قرارات يناقض بعضها البعض فشؤون العلف حاليا موزعة بين وزارة التموين ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ٠

ثالثا ـ أن يعاد النظر فى أمر تسعيرة العلف على أن يشمل السعر ثمن الفوارغ وأن يخفض سعر الخامات حتى يمكن عمل سعر موحد للعلف فى جميع بلاد الجمهورية المصرية ٠

رابعا ـ للتأكد من مطابقة العلف للمواصفات يعدل القانون بجعل المشرف الفنى الزاميا لكل مصنع وأن يكون ذا مؤهلات علمية وأن يكون مسؤولا وحده جنائيا عن كل ما يتصل بعمله الفنى فى المصنع الا اذا ثبت علم صاحب المصنع بذلك ٠

خامسا ـ قيام الجهات المختصة بالدعاية اللازمة للاعلاف بالاذاعة كركن الريف والنشرات وغيرها ٠

سادسا ـ مراقبة تنفيذ القرار الملزم للمطاحن والمضارب والمعاصر بانتاج خامات مطابقة للمواصفات ٠

كلمة عن حلقة الدراسات الاقتصـــادية فى بيروت

« موضوع الكلمة المنشورة بالفرنسية »

فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ كان لى شرف تمثيل جمعية الاقتصاد والاحصـــاء والتشريع المصرية فى مجلس الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية المنعقد فى روما خلال ٤ ــ ٥ سبتمبر ثم فى المؤتمر الأول لهذه الجمعية من ٦ الى ١١ سبتمبر ٠

ومن المسائل التى أثيرت حينئذ أمام مجلس الجمعية الدولية مسألة عقـــد حلقة من الدراسات الاقتصادية فى بيروت يحضرها بعض رجال الاقتصاد فى دول الشرق الأوسط ويحاضر فيهـــا عدد من الاساتذة الفرنسيين والبلجيك ٠ وكان الموضوع المختار لهذه الحلقة هو : مناهج الدراسات الاقتصادية وخاصة المنهـج النفسانى والاجتماعى ٠ وعند عرض الاستاذ بودان (أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة باريس) للأمر على المجلس رأيت أن أثير الاعتراضين الآتيين :

١ ــ لا معنى لقصر المحاضرات على لغة واحدة هى الفرنسية ولا يفسر ذلك أى اعتبار من المصلحة العلمية بل الأجدى أن يشترك محاضرون من لغات أخرى غير الفرنسية حتى يتسع أفق الحلقة ٠

٢ ــ لا معنى لاختيار الموضوع المشار اليه أعلاه موضوعا لدراسات الحلقة ، فمسألة مناهج البحث والمبادىء الأولية اما فلسفية عقيمة واما غير غريبة على رجال الاقتصاد فى دول الشرق الاوسط وخاصة مصر التى تملك عددا من رجال الاقتصاد المدربين تدريبا كافيا فى هذا الشأن ٠ وما نحتاج الى بحثه وتعمقـه الآن هى الموضوعات التى تفيدنا فى نهضتنا الاقتصادية وضربت على ذلك بعض الأمثلة (انظر الأصل الفرنسى) ٠

وعقدت فى هذا الشأن مقارنة بين الموضوعات والاساتذة المقترحين على حلقة بيروت والموضوعات والاساتذة المقترحين على حلقة أمريكا اللاتينية فى أغسطس سنة ١٩٥٧ (وكان يطلق عليها المائدة المستديرة) ثم تساءلت لمـــاذا يعامل الشرق الاوسط معاملة أقل من الناحيتين (١) ؟ ان حلقة أمريكا اللاتينية تضـــم أساتذة من مختلف الجنسيات وموضوعات أساسية فى كل سياســة انمائية ، فلماذا لا نحظى أيضا بمثل ذلك ؟

---

(١) اعتقد بعض الحاضرين اننى أعترض بصفة أساسية على مجرد التسمية المطلقـة على حلقة الدراسات فى بيروت (refresher course) ولكنى حرصت على بيان أن هذه المسألة ثانويـة بالمقارنة مع اختيار الموضوع والاساتذة ٠

وكان تفسير الوضع كما فهمت بعد ذلك مقابلة حلقات للدراسات الاقتصادية أقيمت فى الهند والباكستان باللغة الانجليزية وبأساتذة انجليز بحلقة « فرنسية» فى الشرق الاوسط ، توزيعا لمناطق النفوذ العلمية !

ولم أكن لأعيد اثارة هذا الموضوع الآن لولا تعرض الاستاذ بودان له مرة أخرى فى نشرة جمعية الاقتصاد الفرنسية وتصويره للأمر – والموقفى – تصويرا منحرفا ٠

زكريا احمد نصر